

الفصل الرابع

ثورة ٢٥ يناير والثقافة السياسية للمصريين

تمهيد :

أولاً : محددات الثقافة السياسية فى المجتمع المصرى .

(١) المحددات التاريخية .

(٢) المحددات الاقتصادية .

(٣) المحددات السياسية .

ثانياً : مصادر تشكل الثقافة السياسية

١- الأسرة .

٢- مؤسسة التعليم (من المدرسة للجامعة) .

٣- الإعلام .

٤- الحزب السياسى .

٥- الممارسات السياسية للنظم الحاكمة .

ثالثاً : ثورة ٢٥ يناير وتغيير الثقافة السياسية للمصريين .

١- مقدمات الثورة .

٢- أسباب الثورات .

٣- مراحل الثورة .

٤- ثورة ٢٥ يناير البدايات والتداعيات .

٥- ملامح الثقافة السياسية بعد ثورتى ٢٥ يناير ، ٣٠ يونيه .

تمهيد:

تتناول الباحثة في هذا الفصل ثورة ٢٥ يناير والثقافة السياسية للمصريين وقبل الخوض في الحديث عن ثورة ٢٥ يناير وتداعياتها على الثقافة السياسية ستتناول الباحثة الظروف والعوامل المحددة للثقافة السياسية والتي تضمنت محددات تاريخية ، محددات اقتصادية ، محددات سياسية ، ثم تعرض الباحثة لمصادر تشكل الثقافة السياسية وكل ما يتعلق بنقل واساليب قيم الثقافة السياسية .

تشكل الثقافة السياسية في أي مجتمع من خلال مجموعة من العوامل والظروف التاريخية والبنائية التي تميز هذا المجتمع أو ذلك وتضفي عليه خصوصية تميزه عن غيره من المجتمعات الأخرى.

ويتمتع المجتمع المصري – نتيجة لعمقه الحضاري والتاريخي- بخصوصية كبيرة أثرت على تشكيل ملامح وخصائص ثقافته السياسية بشكل إيجابي وبشكل سلبي في أحيان أخرى. وهكذا، فإن وجود محددات للثقافة السياسية المصرية أو عوامل تسهم في ثباتها وأستمرارها ، لا يعني إذا دورها ذو طبيعة مطلقة أو تعمل في اتجاه واحد فحسب فالواقع يؤكد أن بعض هذه العوامل أو المحددات قد يمارس دوراً مزدوجاً من حيث تأثيره على الثقافة السياسية، ثباتها أو تغييرها أو يتفاوت دوره من مرحلة لأخرى كما أن الواقع يزخر بعوامل أخرى تدفع لتغيير عناصر الثقافة السياسية للمجتمع أو تعيد صياغتها وتشكيلها بحيث تنشأ بمرور الوقت منظومة جديدة من القيم والاتجاهات تختلف بدرجة أو بأخرى عن سابقتها، وتقرر عملية التفاعل بين عوامل الثبات والأستقرار من ناحية وعوامل التغيير من ناحية أخرى، طبيعة وسرعة تطور الثقافة السياسية^(١).

كذلك تنتقل الثقافة السياسية عبر الاجيال من خلال مؤسسات التنشئة السياسية التي تلعب دوراً هاماً كمصدر لتشكيل الثقافة السياسية وإنطلاقاً من ذلك يتناول هذا الفصل مهمة إلقاء الضوء على محددات الثقافة السياسية ، ومصادر تشكيل الثقافة السياسية داخل المجتمع المصري ثم تحاول الباحثة التطرق إلى ثورة ٢٥ يناير التي كان لها إنعكاساتها على الثقافة السياسية لدى المصريين.

أولاً : محددات الثقافة السياسية في المجتمع المصري :

ويمكن حصر محددات الثقافة السياسية في المجتمع المصري في المحددات التالية :

(١) المحددات التاريخية :

فالثقافة السياسية كجزء من الثقافة العامة داخل أي مجتمع لا بد من فهمها بوصفها ظاهرة تاريخية تشكلت وأكتسبت ملامحها في ظل ظروف تاريخية معينة.

(١) عبد السلام على نوير: " الثقافة السياسية للمعلم في مصر"، مرجع سابق، ص ١٤٠.

فمن خلال إستعراض الدراسات السابقة حول الثقافة السياسية للمصريين أتضح إجماع هذه الدراسات على أن الثقافة السياسية للمصري تنهض على قيم متمثلة في: الخوف من السلطة، والشك فيها والأنصياع لها والميل إلى القدرية والسلبية وغيرها من القيم التي تشكلت على مدار حقب تاريخية طويلة كمحصلة لمجموعة من العوامل والظروف التاريخية التي مر بها المجتمع المصري والتي يمكن بلورتها في عاملين رئيسيين هما^(١):

أ- مركزية السلطة.

ب- المرحلة الاستعمارية.

(أ) مركزية السلطة :

اطلقت الباحثون الأوروبيون إصطلاح المجتمع ذو نمط الإنتاج الآسيوي أو المجتمع الشرقي على تلك المجتمعات التي توجد بصفة خاصة في الهند والصين والشرق الأدنى والتي تتسم ببعض الخصائص المشتركة ومن أهمها القوة المطلقة للسلطة السياسية والتي قد تصل إلى درجة الأستبداد أما الأستبداد الشرقي فهو تغيير عن أشد اشكال السلطة المطلقة تطرفاً وقد كانت هذه المجتمعات مثار أهتمام كل من الباحثين السياسية والأقتصاديين. وقد إرتبطت نشأة المجتمع ذو نمط الإنتاج الآسيوي بنمو السلطة المركزية القوية^(٢) ويتحول الإنسان من حرفة الصيد والرعى إلى الزراعة المستقرة وما فرضته من ضرورة التجمع في مناطق معينة من أجل الزراعة وهنا يلاحظ أن مجرد عملية الزراعة وحدها لا تؤدي ضروره نشأة هذا النمط وإنما لابد من توافر بعض السمات والخصائص الأخرى مثل عدم كفاية مياه الأمطار للزراعة المستقرة مما يدفع إلى الاعتماد السياسي على مياه النهر ويؤدي الاعتماد المتزايد على النهر والحاجة الملحة إلى مياهه وعدم الإستقرار في هذه المياه إلى نشأة المجتمع ذو نمط الإنتاج الآسيوي بسلطته السياسية ذات الطبيعة المتميزة^(٣).

ونظراً لطبيعة المجتمع المصري كمجتمع زراعي يعتمد على الزراعة كنشاط اقتصادي رئيسي كانت هناك حاجة دائماً إلى المنظم وكانت الذي ستعتمد على نهر النيل مما تطلب إقامة مشاريع رأي على نطاق واسع مثل: القنوات والسدود والحواجز والممرات.. إلخ وقد كان من

(١) نجلاء عبد الحميد راتب: "تأثير الثقافة السياسية على تشكيل اتجاه الرأي العام نحو ظاهرة الفساد في المجتمع المصري"، مرجع سابق، ص ٣٨.

(٢) أكرام بدر الدين: "الثقافة السياسية في مصر ، عناصر الثياب والتغيير" فى : النظام السياسى ،سلسلة الذى الثلاثين لثورة يوليو ١٩٥٢ ، على الدين هلال (محرراً) ، القاهرة ، المركز العربى للبحث والنشر ، ١٩٨٣ ، ص ١٣٠.

(٣) المرجع السابق، ص ١٣١.

الصعوبة إنجاز مثل هذه المشروعات بدون وجود حكومة مركزية قادرة على التصميم والإشراف موضع الميزانية المطلوبة وتوفير التمويل اللازم وتجنييد الناس للعمل في هذه المشروعات وأيضاً توزيع مياه على الفلاحين وفق أنصبة محددة من أجل الري ومن ثم كانت الحكومة المركزية ضرورة هامة للقيام بالوظائف السابقة وكان الحاكم في مصر دائماً بمثابة الوسيط بين النيل والفلاحين الذين يشكلون غالبية السكان وإنطلاقاً من سيطرته على نهر النيل وتحكمه في توزيع مياه الري، كان الحاكم هو الملك الأعلى والسيد المسيطر بالنسبة للمصريين ولم يكن يتعامل معهم بشكل مباشر وإنما من خلال موظفيه البيروقراطيين الذين كانوا ممثلين له^(١).

تلك النظرة الإستعلائية للشعب من قبل الحاكم والأنفصال عنه أو الإتصال به من خلال وسيط، فضلاً عن أستيراده كل ذلك أدى إلى تشكل ثقافة سياسية تنهض على قيم مثل: الخوف من السلطة والشك فيها والأنصياع لها وغيرها من القيم التي تناقلتها الأجيال عبر عملية التنشئة السياسية وساعد على أستمرارها وتكريسها أستمرار مركزية الحكم في مصر^(٢).

وتأسيساً على ذلك فقد كانت قوة السلطة المركزية التي قد تبلغ درجة التطرف أحد السمات الهامة المميزة لمجتمع النهر في مصر سواء كانت النخبة الحاكمة في المجتمع رجال الدين أو الكهنة أو العسكريين أو المدنيين حيث تشكلت كل هذه النخب بظروف المجتمع وما يتطلبه من ضبط اجتماعي كما أن الأفراد في تعاملهم في السلطة قد أدركوا مدى ما تتمتع به تلك السلطة من قوة ونفوذ وعدم إمكانية معارضتها أو مناوأتها مما أدى إلى تطبيع الأفراد على قيم معينة مثل الطاعة والإذعان والخضوع للسلطة والتشكك فيها والخوف منها والإيمان بعدم جدوى معارضتها وأنتشرت أيضاً قيم التواكل والسلبية فطالما أن الأمر كله بيد السلطة الحاكمة وهي تنفذ ما تريد فما جدوى المبادرة من الأفراد أو المشاركة وهكذا فقد تأصلت في الأفراد مجموعة من الخصائص والقيم والإتجاهات التي تدفعهم إلى السلبية والخضوع وتبعدهم عن المشاركة والمبادرة. ومن هنا يصبح من اللازم أن تتولى الحكومة بنفسها توزيع مياه النيل بين الفلاحين كافة وفي مقابل قيام حكومة المركزية بأداء مهام ضبط النهر وتوزيع مياهه تعين على الفلاحين أن ينصاعوا لأوامرها ويتنازلوا لها عن كثير من حرياتهم لأن في هذه الحالة أصبح الحاكم سيداً على الفلاحين ووسيطاً بينه وبين النهر، فالفلاح لم يكن يتعامل مع النهر مباشرة وإنما من خلال جهاز الدولة^(٣).

(1) Kamal Elmenoufi: "The Orientation Of Egyption Peasants To Wards Political Authority Between Continuity And Change", The Middle Eastern Studies, Vol.18, No.1, January, 1982, Pp. 82-83.

نقلاً عن نجلاء راتب، مرجع سابق، ص ٣٩.
(٢) نجلاء عبد الحميد راتب: "تأثير الثقافة السياسية على تشكيل اتجاه الرأي العام نحو ظاهرة الفساد في المجتمع المصري"، مرجع سابق، ص ٣٨.

(٣) ولمزيداً من التفاصيل حول هذه القضية انظر الآتي:

- كمال المنوفي، الثقافة السياسية للفلاحين المصريين، مرجع سابق، ص ٤٥ : ٤٨.
- عبد السلام علي نوير، الثقافة السياسية للمعلم في مصر، مرجع سابق، ص ١٠٣ : ١٠٥.
- سيد أو ضيف محمد عمر، الثقافة السياسية لطلاب الجامعات المصرية، مرجع سابق، ص ٣٢ : ٣٥.

وقد تبين مما تقدم أن النيل قد حتم نشوء حكم مركزي في مصر منذ فجر التاريخ وأن الطبيعة العامة للأقليم ونمط السكنى في الريف قد مكنتا السلطة المركزية من إحكام قبضتها على الأهالي. ولذلك فقد كان الشعب المصري منذ أقدم عصوره مطيعاً للأوامر والنظام ويستكين للعرف والقوانين وبعبارة أخرى فإن الولاء والطاعة والخضوع كانت أشبه بالصفات الفطرية في الشعب المصري والتي حتمتها عليه ظروفه الجغرافية والبيئة .

وإضافة إلى ما سبق فقد نتج عن استخدام الحاكم لموظفين بيروقراطيين يتعامل من خلالهم مع الشعب إلى تضخيم الجهاز الإداري الذي يقوم بالإشراف على عمليات توزيع المياه والزراعة وضبط الأمن والنظام وقد ترتب على ذلك الدور الهام للموظف طوال التاريخ وعلى كونه وسيطاً بين الشعب والحاكم رفع قدر الموظف على غير من المهن ونظر الناس للموظفين باعتبارهم ممثل الحكومة ويمتلك سطوة حتى شاع بين الناس **المثل القائل**: "إن فاتك الميري أتمرغ في ترابه" فقد أدت هذه النظرة للموظف إلى تكالب الناس على الوظيفة الحكومية - كما تذهب إحدى الدراسات - وقد ساعد على ذلك التكاليف سوء الأحوال الاقتصادية وتدهور مستوى المعيشة الذي جعل الوظيفة الحكومية أكثر أمناً عن غيرها من المهن تلك النظرة للموظف والوظيفة الحكومية أدت إلى تشكل ثقافة الإنكماش والخوف من المغامرة لدى المصري والإتجاه دائماً إلى اختيار الأسهل والأضمن والذي لا يعرضه للمفاجآت والهزات فضلاً عن إفراز نوعية من الموظفين الذين يعانون من أمراض الإدارة وتعطيل المصالح والإستعلاء على الناس وغيرها (١).

وتأسيساً على ما سبق فإن النهر قد فرض على مصر أن تتجه نحو الوحدة والتآلف ومن هذه الوحدة والتآلف إلى المركزية السياسية ثم من المركزية السياسية إلى نمط من المركزية السياسية المتطرفة المتطرفة هو اقرب إلى الإستبداد الباطش وإذا كان المجتمع المصري قد تغير في جميع جوانب حياته المادية وغير المادية بدرجات متفاوتة إلا أنه نظام الحكم الإستبدادي المطلق أو ما يطلق عليه "د. جمال حمدان إصطلاح". "الفرعونية السياسية" لا يزال موجوداً وأن تنكر في أشكال ومسميات مختلفة ومتعددة وقد ساعد على تطرف السلطة المركزية في مصر وميلها إلى الإستبداد **أربع عوامل أساسية** (٢) :

(١) إبراهيم أحمد شعلان: "المفاهيم السياسية في المثل الشعبي"، في: كمال المنوفي، حسنين توفيق (محررين)، الثقافة السياسية في مصر بين الاستمرارية والتغيير، مرجع سابق ص ص ١٥١ : ١٥٤.
(٢) اكرام بدر الدين: "الثقافة السياسية في مصر: عناصر الثياب والتغيير"، في: على الدين هلال (محرر) النظام السياسي، مرجع سابق ص ص ١٣٨ : ١٤٠.

أولها: ضعف وغياب الضوابط الدستورية ولا يقصد بذلك عدم وجود دستور فالدستور قد يتواجد من الناحية الشكلية أو النظرية إلا أنه لا يشكل ضوابط حقيقية على السلطة الحاكمة فالدستور يأتي من أعلى بإعتباره منحة من الحاكم ويرتبط في أستمرايته وتعديله برغبة الحاكم في المقام الأول وليس برغبة أعضاء المجتمع حتى تضمن السلطة الحاكمة إستمرار سيطرتها وسلطاتها الشاملة.

ثانيها: غياب الضوابط الاجتماعية الفعالة إذ يتسم مجتمع النهر بغياب التنظيمات الاجتماعية المختلفة التي يمكنها أن تكبح من السلطة المطلقة أي بعبارة غياب القوى الاجتماعية المنظمة والمؤثرة التي يمكن أن تدافع عن مصالحها وأرائها إزاء الحكومة.

ثالثها: الإعتبارات الاقتصادية للحكومة المركزية هي التي تقوم بتوزيع كميات المياه مما يجعلها المسيطر الرئيسي أو المالك للموارد الاقتصادية والمتحكم في النشاط الاقتصادي وقد ظهر ذلك بوضوح مرتين في العصور الحديثة وحدها **الأولى** خلال فترة حكم محمد علي، **والثانية** في فترة النظام الناصري بعد ١٩٥٢، وقد أدى هذا التغلغل الاقتصادي إلى تزايد دور وأهمية جهاز الدولة إلى درجة غير عادية.

رابعها: الأوضاع الحيولوليتكية، ويقصد بها الموقع غير الحصين لمصر وحدودها المفتوحة والتي يسهل غزوها مما أدى الشعب إلى الإعتماد على الحكومة المركزية لكي تصد هذه الغزوات.

ومن أهم القيم التي أفرزتها السلطة المركزية في مصر وأثرت على ملاح الثقافة السياسية عند المصريين ما يلي:

- عبادة السلطة.

- السلبية السياسية.

- **عبادة السلطة:**

بمعنى المبالغة في إحترامها وتبجيلها، فقد بلغ إحترام المصريين القدماء بحكامهم وماهبتهم لهم إلى درجة أشباع عليهم صفات الآلهة في بعض الأحيان أو انحذارهم من سلاله الآلهة في أحيان أخرى فالملك أو الحاكم في جميع الأحيان يتمتع بسلطان مقدس وتتركز في يده كل السلطات فهو رأس الدولة والمهين على كل شئونها^(١).

(١) المرجع السابق، ص ص ١٤٠ : ١٤١.

- السلبية السياسية:

سادت قيم السلبية والشك لدى الجماهير في علاقتها بالسلطة السياسية وتجد هذه السلبية تفسيرها في قوة السلطة المركزية في مصر وقد أدت هذه القوة إلى الإعتقاد بأن كل إنجاز في مصر أو قرار هام يكون نابعاً من جهاز الدولة أي من أعلى ولا يأتي بمبادرة من الشعب وكانت النتيجة المرتبة على هذا الوضع هي نمو واتساع اللامبالاة السياسية والسلبية بما يعنيه ذلك من انخفاض في درجة المشاركة السياسية وقد ساعد على ذلك طبيعة الحياة الريفية وميل سكان الريف والذين يمثلون أكثر من نصف الشعب المصري إلى الأنعزال في بيئتهم الريفية وممارسة أساليبهم التقليدية في الحياة وميلهم إلى السكون والإنشغال بأمورهم المعيشية المحلية ويعكس ذلك قيم السلبية والشك في السلطة وضعف ميلهم إلى المشاركة السياسية^(١).

كذلك درج المصري على الخضوع للسلطة والشك فيها ويبدو أن هذا كان مسئولاً عن تراجع الرأي والتعبير كقيمة بين الفكر والممارسة ويذكر الأب (عيروط) أن الفلاح المصري يتسم بالكتمان والمراوغة ويخفي في نفسه عواطفه من سرور وحزن ونواياه وسرائره بحيث لا يظهر شيئاً من ذلك على وجهة أو ملامحه والظهور بغير حقيقته **ويمكن القول أن ثمة أمثال شعبية عديدة تؤكد ما ذهب إلى (عيروط) لعل من أهمها:** " إذا كان الكلام من فضة، فإن السكوت من ذهب"، "اشترى ما تبيعش" و "الحيطان لها ودان" ويؤكد هذا المثل الأخير دور الخوف والتوجس في إنحسار حرية الرأي والتعبير في المجتمع المصري^(٢). وهكذا فقد لعبت العوامل الجغرافية والاجتماعية دوراً هاماً في الخصوصية المصرية وفي تحديد مكونات الثقافة السياسية للجماهير في حصر والتأثير على شكل السلطة السياسية وممارستها ولا يعني ذلك الاتجاه إلى التفسير الأحادي للخصوصية المصرية إعتقاداً على العامل الجغرافي وحده فهناك العديد من العوامل والظروف الأخرى البشرية التي أثرت أيضاً على الثقافة السياسية على النحو الذي سيعرض فيما بعد.

(١) أكرام بدر الدين: "الثقافة السياسية عناصر الثياب والتغير"، مرجع سابق، ص ١٤٢ : ١٤٣.

(٢) عبد السلام على نوير: "الثقافة السياسية للمعلم في مصر"، مرجع سابق، ص ٣٤.

(ب) المرحلة الأستعمارية:

الثابت تاريخياً وفقاً للدراسات التاريخية - السوسولوجية التي أهتمت بدراسة الثقافة خلال الفترة من أوائل القرن التاسع عشر وحتى قبل ثورة يوليو ١٩٥٢^(١): إلا أنه خلال فترة حكم محمد علي وحيث كانت تجرى عمليات التحديث السياسي والتغيير الاجتماعي الاقتصادي كانت هناك جهود للتعبيئة السياسية أعتبر أن تلك الجهود أقتصرت على الجماعة المثقفة من أبناء الأعيان والرأسمالية الوطنية وقطاع محدود من أبناء الطبقة الوسطى وقد أخذت الجماعة المثقفة تعمل وفقاً للإطار الذي رسمه لها النظام الحاكم وهو تدريب عدد من المصريين ليصبحوا موظفين أكفاء قادرين على خدمة الدولة ومن ثم لم تكن هذه الجماعة مستقلة فكرياً ولم تكن لها حرية إختيار ما تشاء من الثقافة كما لم يكن لها أن تنتقد النظام السياسي للدولة.

وعلى الرغم مما أثارته دراسة أخرى حول أثر الحملة الفرنسية في إعطاء المصريين فرصة لحكم أنفسهم إلا أن نفس الدراسة تؤكد أيضاً على أن الحملة قد مارست من جانب آخر أشكالاً من الظلم والقهر وعدم المساواة على مختلف الطبقات المصرية من الظلم والقهر وعدم المساواة على مختلف الطبقات المصرية وتشير نفس الدراسة أيضاً إلى أنه برغم انجازات "محمد علي" الكبرى: الاقتصادية والعسكرية والتعليمية إلا أن العدالة والديمقراطية كانتا غائبتين في عصره ومن ثم فقد ظل المجتمع المصري حتى نهاية حكم محمد علي يعاني من انفصال السلطة عن الشعب حيث أتسمت العلاقة بينهما بالظلم والديكتاتورية من قبل الطبقة الحاكمة^(٢).

وحيثما جاء الأستعمار البريطاني أتسمت أيضاً السلطة بالممارسات القمعية والإستبدادية مما صبغ الثقافة السياسية بقيم تتمحور حول الخوف من السلطة وطاعتها وضعف الميل للمشاركة السياسية، إلى آخر ذلك .

وبرغم إزدهار الحياة الحزبية في مصر، وتزايد فعالية الأحزاب وخاصة حزب الوفد في أعقاب قيام ١٩١٩ والتي عبرت عن نمو حركة المقاومة ضد سيطرة الإحتلال البريطاني وعلى

(١) من هذه الدراسات: "دراسة السيد عبد الحليم الزيات": "التحديث السياسي في المجتمع المصري دراسة سيوسولوجية"، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٠ ودراسة محمود كسبر: المتقنون ودورهم في تنمية الوعي الاجتماعي والسياسي في المجتمع المصري خلال الفترة من محمد علي إلى ١٩٥٢، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ١٩٨٥.

(٢) أنظر دراسة: عاطف أحمد فؤاد: "السلطة والطبقات الاجتماعية في مصر"، رسالة دكتوراه غير منشورة. قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٧٥، ص ٨٨ : ١٠٠، ص ١٤٢ : ١٤٧.

الرغم أيضاً مما أسهمت به هذه الأحزاب في نشر الوعي السياسي بين المصريين^(١)، إلا أن القوى المحافظة المعبرة عن مصالح طبقة كبار الملاك والرأسمالية الكبيرة – كما تشير بعض الكتابات - نجحت في السيطرة على قيادات معظم الأحزاب السياسية وظلت هذه القوى مهيمنة على السياسة المصرية حتى ١٩٥٢ إلى جانب الملك والاستعمار البريطاني وقد نجم عن ذلك فشل الأحزاب السياسية وسيادة لغة الاستبداد من قبل السلطة وعدم احترام الدستور، وتزيف الانتخابات وتعرض المصريين لضغوط القهر والقمع من السلطة^(٢).

وهكذا يتضح السياق التاريخي لتشكيل قيم الثقافة السياسية لدى المصريين والتي حددت طبيعة علاقتهم بالسلطة الحاكمة، تلك العلاقة التي تحكمها قيم الخوف والأنصياح، والأستسلام والشك من قبل المصريين، وقيم القهر والاستبداد والأستعلاء من قبل السلطة^(٣).

وحتى بعد إنتهاء الفترة الأستعمارية جاءت سلسلة من الأنظمة الاستبدادية، ليس في مصر وحدها، وإنما في العالم العربي والنامي بشكل عام مما كرس الخصائص السابقة للثقافة السياسية.

(٢) المحددات الاقتصادية للثقافة السياسية في المجتمع المصري (العوامل الاقتصادية):

من التتبع السابق للسياق التاريخي لتشكل الثقافة السياسية في المجتمع المصري يتضح الدور المحوري الذي تلعبه العوامل الاقتصادية كمحدد لهذه الثقافة فقد تبين أن طبيعة المجتمع المصري كمجتمع زراعي يعتمد أساساً على الري الذي قد فرضت وجود حكومة مركزية قوية منفصلة عن الشعب تمارس الاستبداد بحكم وظائفها ومنذ ذلك الحيات لم يسلم المجتمع المصري من الحكومات الاستبدادية - ومنذ ذلك الحين أيضاً وقيم الثقافة السياسية للمصريين – والتي تحدد طبيعة علاقتهم بالسلطة الاستبدادية - تنهض على قيم الخوف والشك والخضوع للسلطة.

فمنذ كان الحاكم المصري –عبر التاريخ- يتحكم بمفرده في مصادر الري المتركزة في نهر النيل، وفي توزيع المياه، والمصريون ينظرون له بإعتباره ممثل الله على الأرض كما أن موظفي الحكومة –الذين يعينهم الحاكم كوسطاء بينه وبين الشعب- ينظر إليهم المصريون كممثلين

(١) إيمان شومان ، محمد ياسر الخواجة: "الأحزاب والتنشئة السياسية في مصر"، دراسة ميدانية في : كمال المنوفى & حسنين توفيق (محرران) ، الثقافة السياسية في مصر بين الإستمرارية والتغيير ، مرجع سابق، المجلد الثاني، ص ص ١٢٣٥ : ١٢٣٦ .

(٢) وحيد عبد المجيد: "قضايا الديمقراطية والتنظيم السياسي لثورة ١٩٥٢"، دراسة في نشرة الاشتراكي ١٩٦٥ - ١٩٦٧ في : أنيس صايغ (إشراف): عبد الناصر وما بعد، كتاب قضايا عربية، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، ١٩٨٠، ص ص ١٦٣ : ١٦٤ .

(٣) نجلاء راتب : "تأثير الثقافة السياسية على تشكيل إتجاه الراي العام نحو ظاهرة الفساد في المجتمع المصري"، مرجع سابق، ص ٤١ .

للحاكم لدى الجماهير ومن هنا يشعر المصري دائماً بضرورة طاعة الحاكم وممثلة حتى ولو لم يكن مقتنعاً بهم، فالطاعة هنا دافعها الخوف حيث يترسخ بداخله إعتقد -أستمر على مر السنين- بأن طاعة الحاكم أو موظفيه يمكن أن يؤدي إلى إنقطاع رزقه بينما الطاعة تضمن له العيش آمناً^(١).

ويتضح من ذلك أن البيئة الفيزيائية وطبيعة البنية الاقتصادية ونمط الإنتاج السائد في المجتمع المصري هي العوامل ذات الأولوية والدور الرئيسي في تشكيل قيم الثقافة السياسية للمصريين وفي تحديد اتجاهاتهم نحو السلطة السياسية .

وتتبلور المحددات الاقتصادية في محورين رئيسيين هما:

أ- طبيعة نمط الإنتاج السائد.

ب- المحددات الطبقية.

(أ) طبيعة نمط الإنتاج السائد:

يلعب نمط الإنتاج السائد في المجتمع خلال مرحلة زمنية معينة دوراً رئيسياً كمحدد من محددات الثقافة السياسية^(٢).

فعلى سبيل المثال خلصت دراسة "عاطف فؤاد" عن علاقة السلطة بالطبقات الإجتماعية في مصر" (١٩٧٥) إلى أنه في ظل نمط الإنتاج الأسيوي الذي كان سائداً في المجتمع المصري منذ ما قبل الحملة الفرنسية وحتى نهاية حكم محمد علي أتسمت علاقة السلطة بالشعب المصري بالظلم والديكتاتورية فخلال هذه الفترة التي كان المجتمع المصري يمثل نموذجاً للنمط الأسيوي للإنتاج ، مارست الحملة الفرنسية أشكالاً من الظلم والقهر وعدم المساواة على مختلف الطبقات المصرية، كذلك خلال فترة حكم محمد علي - وبرغم إنجازاته الهائلة في كافة المجالات - إلا أن حكمة أيضاً كان يفتقد العدالة والديمقراطية^(٣).

وخلال الأربعينات وقبل قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ كانت الثقافة السياسية أيضاً انعكاساً لبنية اقتصادية - اجتماعية تتسم بسوء توزيع الثروة وتدهور الأحوال المعيشية لغالبية الشعب المصري

(١) Kamal El-Menofi: "The Orientation Of Egyptain Peasants Towards Political Authority, Op.Cit, Pp.86 - 87.

(٢) نجلاء عبد الحميد راتب: "تأثير الثقافة السياسية على تشكيل اتجاه الرأي العام نحو ظاهرة الفساد في المجتمع المصري"، مرجع سابق، ص ٤٢.

(٣) عاطف فؤاد: "السلطة والطبقات الاجتماعية في مصر"، مرجع سابق ص ص ٨٨ : ١٤٧.

والبنية الطبقية الجامدة والفساد السياسي والأستغلال الأقتصادي وكان نمط الإنتاج السائد نمطاً تابعاً للغرب الرأسمالي كل ذلك أفرز ثقافة سياسية تنهض على قيم سلبية وخاصة نحو السلطة السياسية وهو ما برهنت عليه الدراسات السابقة^(١).

ففي دراسة "كمال المنوفي" عن "الثقافة السياسية للفلاحين المصريين"^(٢) والتي حاول فيها إستكشاف طبيعة الثقافة السياسية للفلاح المصري قبل الثورة من خلال إستقصاء تاريخي، خلصت نتائج الدراسة إلى نهوض ثقافة الفلاح خلال هذه الفترة على قيم سلبية: متمثلة في الخضوع للسلطة والشك فيها، والمقاومة السلبية والإيمان بالطبقة برغم تدهور المستوى المعيشي للفلاح في تلك الفترة، فضلاً عن التفكير الغيبي. وبعد قيام ثورة ١٩٥٢ وما بذلته حكومة الثورة من تحسين لأوضاع الفلاح المصري عن طريق إعادة توزيع الملكية الزراعية وقوانين الإصلاح الزراعي، وقوانين التأميم، وما ترتب على ذلك من القضاء على التناقضات الطبقية، وإتاحة الفرصة للحراك الأجماعي الصاعد كل ذلك - كما تشير دراسة كمال المنوفي - أدى إلى تحولات ملحوظة في قيم الثقافة السياسية وخاصة مع سعي النظام الحاكم حينذاك لتحطيم نسق القيم التقليدية السائدة وبث قيمة الجديدة بمساعدة أجهزة الأعلام والتنظيم السياسي (الإتحاد الأشتراكي) والمسجد والكنيسة.

وقد حاولت دراسة "كمال المنوفي" أيضاً إستكشاف التغييرات التي طرأت على قيم الثقافة السياسية بعد الثورة من خلال دراسة ميدانية في إحدى قرى الوجه البحري وقد خلصت الدراسة إلى حدوث تحول في قيم الثقافة السياسية للفلاح المصري من القيم السلبية قبل الثورة إلى قيم إيجابية بعد التحولات التي طرأت على الريف المصري بعد الثورة مثل: الثقة في الحكومة (بدلاً من الشك قبل الثورة) والأستعداد لمقاومة السلطة المتعسفة (بدلاً من الإستسلام أو المقاومة

(١) نجلاء راتب،: "تأثير الثقافة السياسية على تشكيل اتجاه الرأي العام نحو ظاهرة الفساد فى المجتمع المصرى"، مرجع سابق، ص ٤٣.
(٢) كمال المنوفي: "الثقافة السياسية للفلاحين المصريين"، مرجع سابق ص ص ٢٥٩ : ٣٨٨.

السلبية) والتفكير العقلاني (بدلاً من التفكير الغيبي) (١).

وقد لجأ النظام الثوري إلى الإعتماد على العديد من الأدوات وإنتهاج العديد من السياسات بهدف إحداث تحولات وتغييرات فى الثقافة السياسية المصرية وما ينطوى عليه من قيم ولعل أهم هذه الأدوات تمثلت فى (٢):

- وسائل الإعلام الجماهيري.
- الأيديولوجية.
- الحزب السياسي.
- السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

وقد تضافرت هذ العوامل السابقة وعلى الأخص السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي أنتهجتها النخبة الثورية فى حدوث تحولات هامة وعميقة فى مسار الأقتصاد العربي عقب ثورة ١٩٥٢ وقد ظهرت ملامح هذا التحول بصفة خاصة عقب صدور قوانين يوليو الأشتراكية فى عام ١٩٦١ وقد أدى إلى إقتران السياسات الاقتصادية لسياسات ذات محتوى أجتماعي والمزاوجة الناجحة بين التنمية الاقتصادية من ناحية والأثار التوزيعية للتنمية من ناحية أخرى أدى إلى تمتع قطاعات وشرائح إجتماعية متزايدة بثمار وعوائد التنمية وأثارها فقد أستفادت جماهير عريضة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية للنظام الثوري سواء بطريق مباشر أو غير مباشر فى الريف والمدينة وقد أدت هذه السياسات الإشباعية للنظام والتي لمست الجماهير نتائجها الملموسة إلى تدعيم قيمة الثقة لدى الجماهير والتقليل من قيمة الشك بمعنى آخر عندما شعرت الجماهير أن النظام القائم يعمل لمصلحتها ويحقق أهدافها فزادت ثقتها فى ذلك النظام كما تزايدت رغبتها فى المشاركة السياسية.

وبالإضافة إلى عوامل أخرى كالتعليم والقيادة الكاريزمية والمؤثرات الدولية فى أحداث درجة من التغيير فى الثقافة السياسية فى مصر وما تنطوي عليه من قيم إلا أن هذا التغيير لم يكن مطلقاً وإنما كان نسبياً وبمعنى آخر لم تتحول الثقافة السياسية فى مصر. من النمط السلطوي إلى

(١) نجلاء راتب: "تأثير الثقافة السياسية على تشكيل إتجاه الرأى العام نحو ظاهرة الفساد"، مرجع سابق، ص ٤١ .
(٢) حول أهم الأدوات التي أستخدمها النظام السياسي عقب ثورة ١٩٥٢ يمكن الرجوع إلى :
- على الدين هلال وآخرون: "النظام السياسي وتحديات الثمانيات ١٩٥٢-١٩٨٢"، مرجع سابق، ص ١٦٨-١٧٠ .

النمط الديمقراطي إذ ما زالت السمة السلطوية مسيطرة على الثقافة السياسية في مصر وقد يجد ذلك الوضع تفسيره في أن إحداث تغيير جوهري في نمط الثقافة السياسية يتطلب أحداث تحولات هامة في نمط التنشئة داخل الأسرة والمدرسة والجامعة والعمل وهو ما قد يستغرق فترة زمنية طويلة حتى يمكن تحقيقه بنجاح (١) .

فقد سعت قيادة الثورة في تعبئة الفلاحين بإعتبارهم هم السواء الأعظم من الشعب المصري خلف الثورة ومناصرتها ومن ثم أعلنت قيادة الثورة أنها تسعى لإقامة مجتمع متوازن قوامه "العدالة الاجتماعية" كما أكدت أن أهم أهدافها تخليص الفلاح من رقبة الأقطاعي وسطوته وقد عبر "جمال عبد الناصر" عن ذلك في مقولته: "أنا أدرك أننا أغضبنا كبار الملاك لكن هل كان يمكن ألا نغضبهم ونترك تربة وطننا وFinاً من يملك عشرات الآلاف من الأفدنة وFinياً من لا يملك قطعة أرض يدفن فيها بعد موته" (٢) . وإذ كانت الدولة الناصرية تدخلت بشكل واضح في تشكل وعي الفلاحين بما يناسب مع فكر سلطة الدولة وتدعيم الأيديولوجية الإشتراكية إلا أن ذلك في حقيقة الأمر – لا يقلل من دور الدولة في إعادة تشكيل وعي الفلاح في النظر إلى الأمور وفي علاقته بالسلطة في محاولة إزالة ما علق بذهنه من الخوف والرغبة من السلطة والشك فيها وضرورة الخضوع والخشوع لها فقد بات الفلاح يهتم بالمسائل القومية وخاصة تلك التي تؤثر في مجتمعه الصغير كما أضحى يهتم إلى حد ما بالقضايا العربية والعالمية لا سيما إذا كان لمصر دوراً فيها أو صلة مباشرة بها ومحصلة ذلك توضع آفاق كثير من الفلاحين وتنمية أدراكها كأعضاء في مجتمع قومي يتجاوز حدود قراهم بل كأعضاء في مجتمع عربي يتعدى حدود وطنهم القومي، وقد برهنت على ذلك إحدى الدراسات إلى حاولت دراسة التغيرات التي أحدثتها ثورة يوليو ١٩٥٢ في ثقافة الفلاحين وجد الباحث أن شباب الفلاحين يشعرون بالمواطنة المسئولية إلى

(١) إكرام بدر الدين: "الثقافة السياسية : عناصر الثبات والتغيير" ، مرجع سابق ، ص ١٤٢ - ١٤٣ .
(٢) جمال عبد الناصر: "فلسفة الثورة" ، دار المعارف ، القاهرة، ١٩٥٤ ، ص ٥١ نقلاً عن السيد عبد المؤمن السيد، العلاقة بين أنماط الملكية والمشاركة السياسية، دراسة ميدانية في قرية مصرية، رسالة ماجستير، قسم الاجتماع، كلية الآداب جامعة الزقازيق فرع بنها، ١٩٩٨. ص ٧٩.

حد كبير ويؤمنون بالمشاركة السياسية الإيجابية ويعتبرون أنفسهم أهلاً للتأثير على الحكومة (١).

فقد أثبتت بعض البحوث التجريبية أن الثقافة السياسية في مصر قد طرأ عليها درجة من التغيير والتحول عقب ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ولكن يلاحظ أن هذا التغيير لم يكن جوهرياً وفجائياً وإنما هو تغيير نسبي وتدرجي وفيما يلي أشاره لبعض هذه البحوث التجريبية (٢):

فقد أثبت بعض الدراسات التجريبية أن التصنيع قد ساعد على إنتشار التنظيمات النقابية والأعراف بها وأصبح العمال ينضمون إلى النقابات للمطالبة بحقوقهم وتحقيق أهدافهم ، فالعامل بمفرده لا تصل مطالبة إلى الإدارة كما لو كانت في صورة جماعية منظمة عن طريق النقابات. فالنقابات عبارة عن مدرسة يتم من خلالها تعليم وتلقين العمال الأعضاء فيها دروساً في الثقافة والتوعية وكذلك الأمور السياسية القومية والدولية المحيطة بها. كما أثبتت الدراسة مدى تأثير التصنيع على الناحية الأيديولوجية والأفكار والاتجاهات السائدة في المجتمع الصناعي فبذلك أصبح العمال يجنون نتائج جهدهم في العمل فالمشاركة في الأرباح دافع ومشجع لزيادة نتائج جهدهم في العمل فالمشاركة في الأرباح دافع ومشجع لزيادة الإنتاج وتعميق الإحساس بالمسئولية ويساعد ذلك على التحول عن قيم الشك والسلبية المسيطرة على ثقافتهم السياسية وتدعيم قيم الثورة والمشاركة.

كما خلصت دراسة أخرى أجريت على قرية "ميت خلف" بمحافظة المنوفية إلى أن الإصلاح الزراعي قد أحدث تحولات هامة في قيم الثقافة السياسية لدى الفلاحين فقد لوحظ أن درجة الوعي والإيجابية في الأدلاء بالآراء والشجاعة أعلى نسبياً في مناطق الإصلاح منها في المناطق الأخرى. كما أوضحت الدراسة أيضاً أن الإيمان والألتحام بشخص الرئيس جمال عبد الناصر ظاهرة قوية تفرض نفسها في كل المواضيع، وأن الأفراد متمسكون به بشدة ويعتقدون أنه سيحقق لهم كافة الآمال.

ومع ما برهنت عليه الدراسات السابقة يتضح كيف أن قيام ثورة ١٩٥٢ بتحويل البنية الأقتصادية المصرية من بنية متخلفة أو نمط الإنتاج السائد من نمط تابع لإقتصاديات دول الغرب الرأسمالية إلى بنية مستقلة ونمط إنتاج متطور ومعتمد على الذات إلى حد كبير، كل ذلك انعكس

(١) السيد عبد المؤمن السيد: "العلاقة بين أنماط الملكية والمشاركة السياسية". دراسة ميدانية في قرية مصرية، رسالة ماجستير، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، فرع بنها، ١٩٨٨، ص ٨٦.

(٢) إكرام بدر الدين: "الثقافة السياسية في مصر عناصر الشباب والتغير"، مرجع سابق، ص ١٧٦ : ١٨١.

على الثقافة السياسية للجماهير المصرية التي أصبحت تشعر بمزيد من العدالة والمساواة. الأمر الذي يشكل لديها إيجابياً نحو السلطة السياسية ينهض على قيم تتسق مع فلسفة المجتمع العقلانية وتتسق مع سياسية التصنيع والتخطيط والتحرر الوطني والقومية العربية.

وعلى الرغم من الإنجازات المختلفة التي حققتها ثورة ١٩٥٢ على كافة الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية إلا أنها أنطوت على العديد من أوجه القصور وتتميز هذه المرحلة بغياب الديمقراطية وبرغم أن الثورة حاولت من خلال نشر التعليم وتطوير وسائل الاتصال وخاصة الإذاعة، تغيير نظرة الفلاح فيما يتعلق بالسلطة من خلال تطوير معرفة السياسية بالقضايا والمؤسسات والقيادات السياسية على المستوى المحلي والوطني والدولي فلا يمكن الجزم بنجاح الثورة في هذا المضمار خاصة بعد رفض النظام في مصر مفاهيم التعدد السياسي والصراع الحزبي باعتبارهما جزءاً من العملية السياسية، وتضمن ذلك رفض مفهوم المعارضة السياسية المنظمة والمنافسة وكان التركيز دوماً على الوحدة الوطنية والتماثل والتأكيد على عناصر الاتفاق السياسي^(١).

وفي دراسة "كمال المنوفي" عن "الثقافة السياسية المتغيرة"^(٢) وجد أن الترشيح للمجالس النيابية يقتصر على أغنياء الفلاحين، فالفلاح لا يرشح نفسه بعضوية البرلمان لسبب بسيط وهو عجزه عن تحمل ما تتطلبه الحملة الانتخابية من نفقات ويمكن للفلاحين التنافس على عضوية المجلس المحلي ومجلس إدارة الجمعية التعاونية الزراعية إلا أن التنافس على مثل هذه المناصب لا يجذب عناصر فلاحية كثيرة فغالباً تفوز أعضائها بالتزكية حينما لا يتقدم للترشيح سوى العدد الذي يكف لشغل المقاعد المتاحة وربما يرجع ذلك إلى سيطرة افراد معينين - من أغنياء الفلاحين - على مقاعد المجلس ومجلس إدارة الجمعية.

وهكذا أرتبطت المشاركة السياسية وخاصة في أشكالها المؤثرة عضوية المجالس النيابية والمحلية بسيطرة وهيمنة كبار الملاك وأغنياء الفلاحين وأن كانت هناك مشاركة فلاحية في المستويات القاعدية. مجلس إدارة الجمعية التعاونية الزراعية فهناك من الدراسات من أثبت عزوف الفلاحين عن المشاركة حتى في مستوياتها القاعدية فالتصويت هو أقل المحركات تعبيراً

(١) السيد عبد المؤمن: "العلاقة بين أنماط والملكية والمشاركة السياسية دراسة ميدانية في قرية مصرية"، مرجع سابق، ص ص ٦١ - ٦٢.

(٢) كمال المنوفي: "الثقافة السياسية المتغيرة، دراسة ميدانية في قرية"، بيروت، دار ابن خلدون، ١٩٨٠، ص ص ٨٠ - ٨١.

عن المشاركة السياسية ثم بمعدلات متوافقة للغاية وعندما يرتبط التصويب في الإجابة إما بنعم أو لا على مرشح واحد أو موضوع محدد ولا يمنع ذلك أن هناك من الفلاحين من تشغله القضايا السياسية والسياسات والقرارات التي تتحدها الحكومة والتي تتعلق بمصلحتهم المباشرة فيناقشها مع الغير في المقهى أو الحقل أو المسجد أو على قارة الطريق أو المصطبة..... الخ^(١).

وفي إطار فلسفة الثورة والدعوة إلى العامل الجماعي، والعدالة الاجتماعية وتحقيق حد أعلى من مشاركة العمال والفلاحين في ظل تواجد التنظيم السياسي بالإضافة إلى التعاونيات الزراعية ونقابة عمال الزراعة كان المفترض ان تكون قنوات حقيقية للمشاركة الحقيقية من جانب العمال والفلاحين ولكن ضعف فاعلية التنظيم السياسي في القرية، اقتصر على تمثيل الشرائح العليا من الرأسمالية الريفية^(٢).

أما فترة السبعينيات، فقد شملت تغييراً حاسماً في التوجه الأيديولوجي للنخبة الحاكمة بعد صراع القوى داخل صفوف النخبة الحاكمة في مايو ١٩٧١ وقد إتجه هذا التغيير الأيديولوجي الذي أنطلق من مفهوم الديمقراطية الاشتراكية إلى تشجيع سياسية الانفتاح الاقتصادي والعلاقات الاقتصادية الليبرالية قد أخذت أثارها تضع بصماتها على مكونات البناء الاجتماعي على مختلف مستوياتها.

فعلى المستوى الثقافي : تعمقت مظاهر التشوه الثقافي حيث انتشرت القيم الاستهلاكية الترفهية وتغيرت مستويات التقييم الشعبي ومعايير الحكم على الفئات المختلفة المرتبطة بهذا التقييم وعلى المستوى الأيديولوجي ظهر الدفاع قوياً عن الليبرالية المحافظة بين عناصر النخبة الحاكمة وكان ذلك يمثل تحولاً هاماً عن التطبيق الاشتراكي الذي عرفته مصر في عقد الستينيات^(٣).

وقد أدت التغييرات إلى تغييرات مماثلة في نسق القيم السائدة في المجتمع بصفة عامة وفي القيم السياسية بصفة خاصة فالإنفتاح ليس ظاهرة اقتصادية فقط ، بل هو ظاهرة تحول مجتمعي شامل بكل أبعادها واثارها فيما يتعلق بنسق القيم في المجتمع وبالشخصية القومية، بل وبمصفوفة القوى الاجتماعية حيث أخذت القيم المادية تسيطر على ما عداها كما أخذت تتبدل معايير الصواب

(١) كمال المنوفي: "الثقافة السياسية المتغيرة"، مرجع سابق، ص ٩٠.

(٢) السيد عبد الممن، مرجع سابق، ص ٦٤.

(٣) على الدين هلال وآخرون: "النظام السياسي وتحديات الثمانيات"، مرجع سابق، ص ١٧٥.

والخطأ والمسموح والممنوع والمقبول والمرفوض^(١). إلا أنه مع النصف الثاني من السبعينيات بدأت العودة مرة أخرى إلى إرساء قواعد الاقتصاد الحر وسيطرة نمط الإنتاج الرأسمالي المشوه والتابع للغرب وتعمقت التناقضات الطبقية أيضاً مرة أخرى وتعمقت تبعية البنية الاقتصادية – الاجتماعية بشكل كامل وقد انعكس كل ذلك على المناخ الثقافي السائد في مصر والذي إتسم بالتسلح والأبتذال والتعصب والطائفية وضرب المحاولات الثقافية الجادة^(٢).

وفي ظل هذه الظروف وباعتبار الثقافة السياسية جزءاً لا يتجزأ من ذلك المناخ الثقافي العام، وأنعكاساً لنمط الإنتاج السائد، كان من الطبيعي أن تعكس قيم هذه الثقافة إحساس الجماهير المصرية بالإستغلال الاقتصادي والفساد السياسي والظلم الاجتماعي والأستعلاء الطبقي وغير ذلك مما انعكس أيضاً على إتجاه تلك الجماهير نحو السلطة السياسية خلال هذه الفترة والتي ما زالت ممتدة حتى الآن^(٣).

وهكذا شهد المجتمع المصري في السبعينات عدداً من التطورات الاقتصادية والسياسية التي لحقت بمؤسساته وبالأفكار السائدة فيه وبتوازناته الاجتماعية وتحالفاته الدولية فلقد إنتقل اقتصادياً من مفهوم التخطيط القومي الشامل إلى مزيد من الإعتداد على حركة السوق - وسياسياً من مفهوم التنظيم السياسي الواحد إلى قبول لمبدأ التعددية السياسية المقيدة، وفي إطار المشروع الاقتصادي شهد عام ١٩٧١ حدثين هامين كان لهما انعكاساتهما المباشرة على الاقتصاد المصري^(٤):

- كذلك صدر قانون الإستثمارات الأجنبية والعربية في سبتمبر ١٩٧١ الذي سمح يتحول رؤوس الأموال العربية بضمانات عديدة ضد المصادرة والتأميم وكان هذا القانون هو المقدمة الفعلية لتغيير الهيكل الاقتصادي من الشمولية إلى ما سمي فيما بعد بالإنفتاح الاقتصادي . "Open – Door Policy".
- إعلان السادات أن عام ١٩٧١ هو عام الحسم مع العدو الإسرائيلي .

(١) المرجع السابق، ص ١٧٦.

(٢) نجلاء راتب: "تأثير الثقافة السياسية على تشكيل اتجاه الراي العام نحو ظاهرة الفساد فى المجتمع المصرى"، مرجع سابق، ص ٤٤ .

(٣) المرجع السابق، ص ٤٤ .

(٤) أيمن مصطفى القرنفلى، "المشاركة السياسية للأقباط ١٩٨٤ - ١٩٩٤"، رسالة ماجستير قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، فرع بنها، ١٩٩٩، ص ٦٥.

وهكذا يتضح أن السادات كانت له رؤية مغايرة تماماً لرؤية عبد الناصر في معالجة تناقضات البنية الاجتماعية للمجتمع المصرى. ولطبيعة التحالفات التي يمكن الإستناد إليها في تحقيق المشروع الأقتصادي الخاص به.

ومما سبق يتضح أن السادات أراد من خلال تلك القرارات الاقتصادية إفساح المجال للقوى الاجتماعية المكونة لحلفة والتي ضمت عناصر خمسة أولهم يتكون ممن أضربهم عبد الناصر اقتصادياً واجتماعياً ممن خضعوا القوانين الإصلاح الزراعي وإجراءات التأمين والحراسة **وطرف ثان** في التحالف يتكون ممن أضربهم عبد الناصر سياسياً وفي مقدمتهم الأخوان المسلمين والجماعات الدينية الجديدة ورجال أحزاب من قبل الثورة **وطرف ثالث** يتكون من المصريين الذين كونوا ثروات ومدخرات متوسطة وكبيرة في الخارج ويرغبون في استثمارها داخل مصر ولكن في إطار سياسي واقتصادي يضمن لهم أموالهم **وطرف رابع** في التحالف الاجتماعي يتكون من بعض قيادات القطاع العام **وطرف خامس** يتكون من مثقفي الطبقات الوسطى والعليا والذين توقعوا إنفتاح ديمقراطي يصاحب الانفتاح الاقتصادي^(١).

وهكذا فقد أتاحت سياسات السادات الاقتصادية الفرصة لعودة الرأسمالية القديمة والتي أضررت في الفترة الناصرية إلى ظهور أنماط للثقافة السياسية مغايرة عما كانت عليه في الفترة الناصرية .

وهكذا يتضح أن البنية الاجتماعية للمجتمع المصري قد شهدت تحولات اجتماعية – اقتصادية في المراحل الثلاث السابقة إرتبطت في كل مرحلة من مراحلها بطبيعة النظام السياسي وتحالفاته الطبقية وبإختيارته الاجتماعية والتي كان لها إنعكاسها المباشر في تشكيل النظام السياسي في كل مرحلة من مراحل تطوره وتحديد سمات هذا النظام وتوجهاته.

ولعل من أخطر التطورات المرتبطة لسياسة الإنفتاح تلك المتعلقة بما تركته السياسة من آثار على نسق القيم والتعليم السائدة في المجتمع وعلى الثقافة الوطنية ولقد كانت التحولات التي

(١) ولمزيد من التفاصيل انظر في:

- سعد الدين إبراهيم: "الملل والنحل والاعراف، هموم الأقليات في الوطن العرب"، مركز ابن خلدون، الطبعة الثانية، ١٩٩٤، ص ٤٦٧.
- مصطفى مرتضى محمود: "والمثقف والسلطة دراسة تحليلية لوضع المثقف المصري في الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٩٥"، مرجع سابق، ص ١٨٤.

طرات على نسق القيم والثقافة السائدة ارتبطت بسياسة الإنفتاح ذلك أن رأسمالية الإنفتاح بهيمنتها الأقتصادية والأجتماعية قد وضعت المجتمع في قالب قيمتها من جانب كما أن تدهور أوضاع الطبقات الدنيا والوسطى وإحساسها بفقدان العدالة الأجتماعية في المجتمع إرتبط بفرض مجموعة من القيم السلبية وأدى إلى العديد من مظاهر التفسخ والإنهيار بالنموذج الغربي من جانب آخر إلى نتائج سلبية على الثقافة السياسة والثقافة الوطنية وفي مقدمة القيم التي سادت في ظل الإنفتاح الفردية واللامبالاة بمصالح المجتمع وهذه القيمة إرتبطت بنمط النمو الرأسمالي وكان الهدف الأسمى لرأسمالية الإنفتاح هو تحقيق أقصى قدر من الربح وتكوين أكبر قدر من الثروة حتى ولو كانت على حساب المجتمع ككل^(١).

وأستعان "السادات" باستخدام الدين" وتحالفه مع الجماعات الأسلامية (كالإخوان المسلمين) كأيدولوجية لشرعيته والتعبئة الجماهيرية، فإن المجتمع يستجيب بخلق أشكاله الخاصة من التصورات الدينية التي تتغاضى عن علاقات السلطة القائمة أو تعارضها هذا وقد قامت الدولة بأستغلال "الدين" أفضل إستغلال في تهدئة الجماهير الغفيرة وتسكينهم على أحوالهم الطبقية وأستطاعت أن تخدمهم بإستخدام وتوظيف الدين وتزييف وعيهم فلقد تمكنت الدولة بأجهزتها الأعلامية المختلفة من تطويع النصوص الدينية لخدمة أغراضها ومصالحها وتكريس أوضاعها^(٢).

ومن تصاعد الضغوط الأجتماعية وهشاشة التجربة الحزبية في هذه الفترة وأستخدام السادات للدين في صراعة السياسي وأرتباط ذلك كله بظهور حركات أجتماعية ذات صبغة دينية أستخدمت الدين في صراعها السياسي ضد النظام السياسي الذي داهنها في البداية الأمر الذي أدى إلى توصيل السادات إلى قناعة مؤداها أن الصيغة التعددية بالشكل الذي أراه وبالأهداف التي أراد تحقيقها منها من الصعب أن تتحقق ومن ثم قرر أنها التجربة عملياً فكانت قرارات سبتمبر الشهيرة هي التي قضت على التعددية الحزبية بشكل عملي من خلال حملة الأعتقالات التي قام بها لكل الإتجاهات والقوى السياسية^(٣).

وهذا يعني أن "الدين" أستخدام للتبرير والتستر على الفساد والإنحراف وحائط سد في مواجهة التيارات المتطرفة والمعارضة للنظام في السبعينيات وفي هذه المرحلة فقد حاول النظام

(١) مصطفى مرتضى محمود: "المثقف والسلطة ودراسة تحليلية لوضع المثقف المصري من ١٩٧٠ - ١٩٩٥"، مرجع سابق ص ص

٢٤٢ - ٢٤٣.

(٢) أيمن مصطفى القرنفيلي: "المشاركة السياسية للأقباط ١٩٨٤-١٩٩٤"، مرجع سابق، ص ص ٧٨-٧٩.

(٣) المرجع السابق، ص ٧٩.

في فترة السبعينات بعد عجزه عن تقديم الحلول المناسبة للمشكلات الأساسية التي تواجهه وأهمها المشكلة الاقتصادية والوطنية واللجوء للدين ورفع لافته العلم والإيمان كشعار للدولة والتمسك بالقيم الرحمية والأخلاقية وأصبح الخطاب الديني بيد أو ينتهي بالعبارات التي تستند كل شيء لله فقد أستندت النخب السياسية والأقتصادية والمهيمنة على السبعينات على الدين والقيم الدينية لتغطية موقفها السياسي الفلق والتمززع ويكشف هذا الموقف ظواهر العنف الديني التي واجهتها الدولة بالقمع عندما أرادت الجماعات الإسلامية التشكيك في شرعية النظام القائم حتى أصبحت السلطة تستخدم الدين وتلجأ إليه لتثويه صورة المعارضة^(١).

وأطلاقاً من التحليلات السابقة يمكننا القول ، أن التحولات الاقتصادية والسياسية التي تعرض لها التكوين الاجتماعي المصري خلال عقد السبعينات وما أرتبط بهذه التحولات من إعادة أدماج التكوين الاجتماعي - الأقتصادي في النظام الرأسمالي العالمي، ومن ثم سيطرة نمط الإنتاج الرأسمالي بكل ما يتضمنه من علاقات أنتاجية حديثة وعلاقات اجتماعية تميزت معظمها بالفردية والأناانية والوصولية والأنتهازية. هذه التطورات قد أرتبطت بتحولات جذرية على صعيد البنية الطبقية، حيث لم يعد من اليسير رسم خريطة واضحة لمكونات البنية الطبقية على المستوى المجتمع، فقد تداخلت الطبقات مع بعضها وأختلطت المعايير المحددة للإنتماء الطبقي، الأمر الذي أدى إلى تشوه الخريطة الطبقية للمجتمع، ولا شك أن هذه التحولات الأقتصادية والسياسية كانت ذات تأثير واضح على صعيد البنية الثقافية بشكل عام والثقافة السياسية بشكل خاص ومن هنا لم يعد بالإمكان الحديث عن ثقافة عامة واحدة تميز المجتمع ، وإنما أصبح التكوين الاجتماعي يضم بداخله عدداً من الثقافات الفرعية المتباينة. فهناك ثقافة خاصة بالفئات الجديدة التي أفرزتها تجربة الأنتفاح وهناك ثقافة تقليدية ترتبط بالتراث الديني وتدافع عنه وهناك ثقافة خاصة بالرأسمالية الوطنية وهكذا إلخ^(٢).

وبالتالي إنعكست هذه القيم الجديدة على أسلوب المعيشة وأسلوب التفكير بالنسبة لهذه الفئات الجديدة إلي أفرزتها تجربة الأنتفاح الأقتصادي ولاشك أن تغير القيم الاجتماعية كانت له تأثيراته السلبية ليس فقط على المستوى الفردي ولكن على الصعيدين الأسري والمجتمعي وأدت أيضاً إلى تغيير جذري في السياسة العامة للدولة بينما حاولت الدولة في الخمسينات والستينات

(١) فريدة النقاش: "قضايا المجتمع المدني في ضوء أطروحات جرامش"، مرجع سابق، ١٩٩٢، ص ص ٢٥٠ - ٢٥٤.

(٢) مصطفى مرتضى محمود: " المثقف والسلطة " ، مرجع سابق ، ص ٢٥٠ .

تحقيق توازن بين الطبقات الاجتماعية المختلفة من خلال ما أقرته من سياسات الإصلاح الزراعي والتأميم ... الخ، والتركيز على العمل الجماعي وأهمية العمل المنشرح بينما إتجهت القيم في السبعينات من خلال إنتشار جهاز "التليفزيون" وأجهزة "الفيديو" إلى تكريس النمط الاستهلاكي الغربي وأشارة القيم الفردية وقيم المضاربة وعرض الجنس في قالب أستفزازي ويمكن إرجاع ذلك إلى فرض الطبقة المسيطرة أقتصادياً والمهيمنة سياسياً على تزييف وعي الأفراد بإستبدال الواقع الأتماعي المتعلق بالمشاكل الأقتصادية والأتماعية بواقع خيالي رومانسي^(١).

لذلك شهدت الحياة السياسية ما يمكن أن يطلق عليه إنفتاح سياسي نسبي من قبل الرئاسة الجديدة في عهد مبارك - على الأحزاب والتيارات السياسية المفارضة وتغير المناخ العام وشهدت السلطة الحاكمة في الثمانيات إنفراجاً بين السلطة الحاكمة الجديدة وبقية القوى السياسية ووصل عدد الأحزاب إلى ستة أحزاب، واصبحت مصر تتمتع لدرجة كبيرة من الحرية السياسية وفقاً للنمو الليبرالي التعددي كما ساعد مناخ الإنفراج الديمقراطي على إيجاد القنوات الشرعية التي تمكن التيارات المعارضة (المعتدلة) من التعبير عن نفسها حتى لا تلجأ إلى العمل السري تحت الأرض^(٢). وفي سبيل ذلك تم الإعلان عن أربعة ركائز أساسية تقوم عليها سياسة مصر، بهدف فتح قنوات جديدة وأتساع مجال المشاركة وهي^(٣):

- ١- ديمقراطية تتيح لكل مواطن المشاركة وفق أحكام الدستور وفي مسئوليات الحكم وإصدار القرار.
- ٢- مواجهة الشعب بالحقائق مجردة من أي تلوين أو تزوير.
- ٣- طهارة الحكم وقدسيتها القضاء.
- ٤- التصدي للأزمات الأقتصادية بوسائل علمية مدروسة ومخططة لحماية المستقبل ومعالجة مشكلات الحاضر بنظرة واقعية صارمة.

ورغم التحفظات التي تؤخذ على مدى موضوعية تحقيق الأهداف السابقة وخاصة فيما يتعلق بتقييد عملية المشاركة وتحجيم فاعلية مختلفة القوى الأتماعية ولعل إستمرار الجمع بين

(١) السيد عبد المؤمن السيد، العلاقة من أنماط الملكية والمشاركة السياسية، دراسة ميدانية في قرية مصرية، مصدر سابق، ص ٨٦ ، ٨٧.

(٢) المرجع السابق، ص ٩٣.

(٣) الهيئة العامة للكتاب، مبارك رئيساً للحاضر والمستقبل، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨٧ نقلأ عن السيد عبد المؤمن، العلاقة بين أنماط الملكية والمشاركة السياسية دراسة ميدانية في قرية مصرية، مرجع سابق، ص ٩٣.

رئاسة الدولة ورئاسة الحزب الحاكم يوفر مناخ من اللاموضوعية وأستقلال جهاز الدولة والأحزاب وإستمرار فرض سيطرة الحزب الحاكم فالتجربة الحزبية التي لا تضمن أمكانية تبادل مواقع السلطة بل هي أقرب إلى الأوتوقراطية متعددة الأحزاب^(١) .

أما بالنسبة للأحزاب الأخرى والتي أنشأت بعدها العديد من الأحزاب السياسية في مصر ما كانت إلا ديكوراً ممثل لحياة ديمقراطية في المجتمع فقد ساهمت الممارسات غير الديمقراطية للنظام الحاكم من حملات الإرهاب والتخويف وقلل من قدرة هذه الأحزاب أن يكون لها وجود سياسي حقيقي مؤثر وقلل من قدرة الحزبين على الإنتشار داخل القواعد العريضة من الشعب^(٢) .

وتكشف إحدى الدراسات التي أجريت في بداية الثمانينات رصدت ضعف أقبال الفلاحين والفئات العريضة من الشعب إلى إنضمام للأحزاب فقد جاءت نسبة المتضمنين للأحزاب السياسية ١٧% عن عينة الدراسة وكلهم في الحزب الوطني بدعوى أنه "هو اللي ماشي في البلد، وبتاع الحكومة أو علشان أترشح في الجمعية أو يخدوني مرشح في المجلس المحلي"^(٣) .

والواقع أن ثمة علاقة من التحولات الأقتصادية التي شهدتها التكوين الأجماعي في السبعينات وفتح الباب على مصراعيه في التسعينات وما بعدها خلال فترة حكم مبارك وبين التحولات التي تعرضت لها البنية الثقافية عامة خاصة وقد أشار البعض لهذه التحولات على أنها مرحلة تبعية شاملة على كل الأصعدة السياسية والأقتصادية والأجتماعية والثقافية وأن هناك أكثر من ثقافة تدخلت وتم فصلت مع بعضها البعض رغم تباينها وأختلافها^(٤) .

وأن دراسة الحركة الثقافة عامة والثقافية السياسية خاصة خلال تلك الفترة كمجتمع متخلف وتابع أقتصادياً يمكن أن ترصد التشتت الفكري لدى النخبة المثقفة المصرية يمكن أن نرصد التشتت الفكري لدى النخبة المثقفة المصرية وأغترابهم وأنعزالهم عن قضايا الواقع الأجماعي السياسي لذلك تعد العلاقة بين المواطن أو المثقف والواقع الأجماعي تعد من الأمور الهامة لفهم

(١) السيد عبد المؤمن ، العلاقة بين أنماط الملكية والمشاركة السياسية ، مرجع سابق ، ص ٩٣ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٩٤ .

(٣) صلاح المنسي : "المشاركة السياسية للفلاحين " ، مرجع سابق ، ص ٦٨-٧٢ .

(٤) مصطفى مرتضى محمود: "المثقف والسلطة ، دراسة تحليلية لوضع المثقف المصري في الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٩٥" ، مرجع سابق ، ص ٢٤٩ .

الثقافة المصرية، فالمثقف حيث يدخل في حوار جدلي مع الواقع الاقتصادي الاجتماعي والسياسي يصبح في أزمة مع السلطة السياسية، وحين يتخلى عن التحديث ويعود إلى تراثه السلفي يصبح في أزمة مع العصرية وحيث يتبنى أيديولوجيا على حساب التراث يزداد تغريباً وأغتراباً^(١) .

ولا يقتصر الأمر على ذلك . بل ان الثقافة الوافدة بما تشمل عليه من قيم وسلوكيات تعمل على تدعيم وتعميق واقع التبعية والتخلف كما أنها تعيد إنتاج وأرتباط الطبقة الحاكمة ومراكز السلطة مادياً وثقافياً بالنظام الرأسمالي العالمي وهذا يعني أن التبعية الثقافية الرأسمالية العالمي وهذا يعني أن التبعية الثقافية تتكون من عناصر متداخلة ومتفاعلة يتمثل **العنصر الأول**: في الجانب الفكري والأيديولوجي أما **العنصر الثاني**: فيتمثل في الجانب السلوكي والذي يهدف إلى نشر النزعة الاستهلاكية الترفهية أما **العنصر الثالث**: للتبعية الثقافية فيتمثل في أنماط العلاقات الاجتماعية القائمة والتي تتجسد في تحكم وسيطرة الطبقات الحاكمة والفئات الاجتماعية المرتبطة بها عملية الإنتاج الثقافي وتسخير المؤسسات الرسمية (وسائل الأعلام الجماهير المختلفة) لنشر القيم الاستهلاكية في المجتمع أما **العنصر الرابع**: فيتمثل في الجانب التقني الخارجي الذي يعني (تعاون الشركات الاحتكارية المتحكمة في مصادر المعلومات والأنباء ومراكز التعليم مع الطبقات الحاكمة المحلية في نشر الثقافة الرأسمالية التجارية والتدريبية)^(٢) وبالتالي أصبحت القيم السائدة أو المسيطرة لا تعبر عن كل قطاعات المجتمع بالإضافة إلى عدم الأرتباط بمشكلات الحقيقية وأفران ثقافته التبرير للنخب الحاكمة والمسيطرة والمهيمنة.

وفى ظل هذه الظروف وباعتبار الثقافة السياسية جزء لا يتجزأ من ذلك المناخ الثقافي العام ، وإنعكاساً لنمط الإنتاج السائد ، كان من الطبيعي أن تعكس قيم هذه الثقافة إحساس الجماهير المصرية بالإستغلال الإقتصادي والفساد السياسي والظلم الإجتماعي والإستعلاء الطبقي وغير ذلك مما إنعكس أيضاً على إتجاه تلك الجماهير نحو السلطة السياسية خلال هذه الفترة .

(١) المرجع السابق ، ص ص ٢٤٩ - ٢٥٠ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٥٠ .

(ب) المحددات الطبقية :

كانت الأراضي الزراعية في المجتمع المصري – حتى منتصف القرن التاسع عشر – مملوكة للحاكم ممثل الدولة. ويقوم الحاكم بمنح قطع أراضي لأقربائه وكبار موظفيه، ولم تكن هناك ملكية خاصة للأرض من قبل الفلاحين. فالفلاح المصري كان له حق الحصول على جزء صغير جداً من المحصول كمقابل لمجهوده في زراعة الأرض المملوكة كلية للدولة وخلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين أصبحت نسبة كبيرة من الأرض مركزة في أيدي قلة من الأقطاعيين الذي شكلوا العمود الفقري للطبقة الحاكمة الجديدة، فالامتيازات الاقتصادية جعلت طبقة الأقطاعيين جزءاً مكمل لأجهزة الدولة وعلى الطرف المقابل تعرض الفلاحون بصفتهم الأغلبية السكانية في مصر - لإستغلال بشع أدى إلى أفئقارهم، وتدهور ظروفهم الصحية وانتشار الأمية فيما بينهم ، وقد ساعد ذلك الموقف الطبقي على تدعيم علاقات السيطرة والخضوع على المجال السياسي^(١). فقد كانت نسبة تمثيل الأعيان وعناصر الرأسمالية المحلية في الهيئات النيابية خلال الفترة ما بين عامي ١٩٢٤ – ١٩٥٢ حوالي (٣٧%) وبلغت في بعض الأحيان (٥٣،٩%) من مجموع النواب وكانت العضوية وراثية في بعض العائلات الكبيرة وتكاد تكون مقصورة عليهم بصفة مستمرة وقد صاحبت هذه السيطرة الكبيرة على المؤسسات التشريعية سيطرة أيضاً على السلطة التنفيذية ممثلة في الوزارات المختلفة^(٢). الأمر الذي يؤكد أن السيطرة الاقتصادية على وسائل الإنتاج خلال هذه الفترة قد صاحبتها سيطرة سياسة على مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية.

وقد كان الحراك الإجتماعي من الطبقة الدنيا إلى طبقة أعلى يكاد يكون مستحيلاً مما أخفى على البنية الطبقية جموداً أقرن بانتشار معتقدات تبرر الفوارق الطبقية الجامدة بإعتبارها أمور طبيعية بمعنى أن من بلغ القمة بلغها بكده وتعبه ومن ظل في القاع ظل لخموله وكسله. وساد أعتقاد آخر يبرر للفقراء سيطرة الحكام وكبار الملاك بأنه لا يعدو نوعاً من الوصاية تقضيها

^(١) Kamal El-Menoufi: "The Orientation Of Egypt Peasants Towards Political Authority", Op.Cit, P.83,84.

^(٢) إبراهيم شعلان: "المفاهيم السياسية في المثل الشعبي" في: كمال المنوفى & حسن توفيق (محرران)، الثقافة السياسية في مصر بين الإستمرارية والتغيير، مرجع سابق، ص ١٤٢.

ضرورة رعاية المصلحة الاجتماعية وساد اعتقاد ثالث مؤداه أن اية محاولة لتغيير الوضع القائم يعد خرقاً للنظام الطبيعي وتهديداً لمصالح الشعب والدولة^(١).

وهكذا شكلت البنية الطبقيّة ملامح أو خصائص الثقافة السياسية للمصريين قبل الثورة ويمكن القول بأن المناخ الثقافي قبل الثورة كان أسير البعد الواحد والإتجاه الواحد ولمصالح طبقة واحدة. وكان ذلك جزءاً من المناخ العام السائد في ظل نظام مالي أستعماري تسيطر عليه طبقة من كبار ملاك الأراضي وكبار الرأسمالين والمتعاونين مع الأستعمار والأحتكارات الأجنبية^(٢).

ومع مجئ ثورة يوليو ١٩٥٢ تغيرت طبيعة البنية الطبقيّة في المجتمع المصري حيث واجهت الثورة ذلك التفاوت الكبير في ملكية الأرض الزراعية حيث كان ٦% من الملاك يسيطرون على ٦٤،٦% من المساحة الكلية من الأراضي المزروعة، بينما ٩٤% يسيطرون على ٣٥% فقط من تلك المساحة. لذا أصدرت حكومة الثورة قوانين الإصلاح الزراعي وبدأت تختفي تقريباً طبقة كبار ملاك الأراضي مع تزايد نسبة من يملكون ملكيات صغيرة من الأراضي من (٣٥%) من حجم المساحة الكلية من الأرض المزروعة في عام ١٩٥٢ إلى (٥٧،١%) في عام ١٩٦٥ وتحسنت أيضاً الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمستأجرين^(٣).

وكما أتسمت الثقافة السياسية قبل الثورة -وحيث النظام الطبقي الجامد وأنعدام فرص الحراك الاجتماعي - بخصائص معينة متمثلة في قيم ومعتقدات تسبغ الشرعية على الأوضاع الطبقيّة السائدة وما بها من تفاوت. سادت بعد الثورة - وحيث أصبح البناء الطبقي أكثر مرونة وزادت فرص الحراك الاجتماعي - ثقافة سياسية تنهض على قيم المساواة والعدالة الاجتماعيّة - والتميز بين الأفراد على معايير الأناجاز والكفاءة والعلم ورفض القهر والظلم والأستقلال^(٤).

فقد قامت الثورة بتحويل البنية الاجتماعيّة من بنية تنسم في أهم ملامحها بالتناقض الطبقي والظلم الاجتماعي وسوء توزيع الثروة والدخل، إلى بنية تقوم أساساً على تحقيق العدل الاجتماعي

(١) كمال المنوفي: "الفلاح المصري ومبدأ المساواة"، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨، ص ص ١٣ - ١٩.

(٢) أحمد محمد عطية: عبد الناصر والثقافة في: أنيس صايغ (إشراف) عبد الناصر وما بعد، مرجع سابق، ص ٣٩٢.

(٣) لمزيد من التفاصيل انظر:

Kamal El-Menuofi: "The Orientation Of Egyption Peasants Towards Political Authority", Op.Cit, P.83,84.

- صلاح الدين المنسي: "الوجود السياسي للفلاحين"، القاهرة، دار نافع للطباعة والنشر، ١٩٨٤.

(٤) نجلاء راتب، تأثير الثقافة السياسية على تشكيل اتجاه الراي العام نحو ظاهرة الفساد في المجتمع المصري، دراسة ميدانية على عينة من الموظفين في إقليم القاهرة الكبرى، مرجع سابق، ص ٤٦.

وإعادة توزيع الثروة والدخل والملكية الزراعية وفي ظل هذه الظروف التي ينحاز فيها الحاكم للطبقات الشعبية تتشكل اتجاهات إيجابية لدى الجماهير نحو السلطة السياسية وهذا ما حدث بالفعل خلال الخمسينيات والستينيات عكس ما صار عليه الوضع مع الدخول إلى عقد السبعينيات ثم الثمانينات والتسعينات وما بعدها حيث بدأت صياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية بما يحقق مصلحة الأقلية الثرية في المجتمع المصري على حساب الطبقات الشعبية التي تشكلت لديها اتجاهات سلبية نحو السلطة التي انحازت بعيداً عنها وعن مصالحها ولم تحاول السعي نحو حل التناقضات الطبقية القائمة والتي تعمقت خلال هذه المرحلة^(١).

وأطلاقاً من التحليلات السابقة يمكننا القول أن التحولات الاقتصادية والسياسية التي تعرض لها التكوين الاجتماعي المصري خلال عقد السبعينات والعقود الأخرى التالية بعدها وما ارتبط بهذه التحولات من إعادة أدماج التكوين الاجتماعي - الاقتصادي في النظام الرأسمالي العالمي ومن ثم سيطرة نمط الإنتاج الرأسمالي بكل ما يتضمنه من علاقات إنتاجية حديثة وعلاقات اجتماعية تميزت معظمها بالفردية والأنانية والوصولية والأنهازية هذه التطورات قد ارتبطت بتحولات جذرية على صعيد البنية الطبقية. حيث لم يعد من اليسير رسم خريطة واضحة لمكونات البنية الطبقية على مستوى المجتمع، فقد تداخلت الطبقات مع بعضها وأختلطت المعايير المحددة للانتماء الطبقي الأمر الذي أدى إلى تشوه الخريطة الطبقية للمجتمع ولا شك أن هذه التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كانت ذات تأثير واضح على صعيد البنية الثقافية بشكل عام والثقافة السياسية بشكل خاص ولم يعد بالإمكان الحديث عن ثقافة عامة واحدة تميز المجتمع وإنما أصبح التكوين الاجتماعي يضم بداخله عدداً من الثقافات الفرعية الميدانية فهناك ثقافة خاصة بالفئات الجديدة التي أفرزتها تجربة الإنفتاح وثمة ثقافة تقليدية ترتبط بالتراث الديني وثقافة خاصة بالحرفين وأخرى بالفلاحين وثقافات متباينة للفئات الاجتماعية وهذه الثقافات الفرعية الميدانية ظلت متعايشة ومتداخلة داخل التكوين الاجتماعي المصري^(٢).

(١) المرجع السابق، ص ٤٦.

(٢) مصطفى مرتضى محمود: "المتقف والسلطة"، مرجع سابق، ص ص ٢٥ - ٢٥١.

(٣) المحددات السياسية للثقافة السياسية في المجتمع المصري :

تتمحور المحددات والعوامل السياسية حول نوعية وممارسات نظام الحكم وطبيعة المناخ السياسي السائد.

وقد ترتب على وضع الحاكم ومركزية السلطة في مصر، عدم فعالية المجالس النيابية والتنظيمات السياسية مثل الأحزاب وجماعات المصالح والمجالس المحلية في المدن والقرى وحتى البرلمان. فتلك التنظيمات والمجالس ليست سوى مجرد تنظيمات ثانوية أو تابعة للحاكم ولم يكن لحكم المؤسسات وجود طوال التاريخ المصري فالحاكم يستطيع أن يفعل أي شيء ويمتلك كل شيء والسلطة تتطابق مع شخص الحاكم وهو المصدر الوحيد لصنع القرار السياسي ومن ثم فإن معارضته إثم عظيم لأنه أكثر الناس في المجتمع معرفة بمصلحة شعبة^(١).

نخلص مما سبق إلى أن النظام الحاكم في مصر قد أتسم عبر التاريخ بالخصائص الرئيسية

التالية:

- أ- مركزية السلطة.
- ب- الاستيلاء على السلطة بالقوة.
- ج- احتكار كل مصادر القوة في المجتمع احتكاراً قسرياً.
- د- الانفصال عن الجماهير.
- هـ- إفتقاده للشرعية.
- و- إساءة أستغلال السلطة.
- ز- عدم تطبيق العدالة.
- ح- عدم فعالية التنظيمات السياسية والمجالس النيابية وإنفراد الحاكم بالحكم.
- ط- عدم تقبل النقد والمعارضة من الجماهير أو الأتصال بهم من خلال وسيط.

ويسهم النظام السياسي بخصائصه السابقة في تشكيل إتجاهات سلبية لدى الجماهير نحو السلطة والحاكم وفي تشكيل ثقافة سياسية جماهيرية تنهض على قيم الخوف من السلطة وعدم

(1) Kamal El-Menoufi: "The Orientation Of Egyptian Peasants Towards Political Authority" Op.Cit, P.87

القدرة على مواجهتها والخضوع لها والذي قد يصل إلى حد إذلال الذات في محاولة أستجداء رضا السلطة، فضلاً عن : "قيم النفاق" والرياء، والطاعة الزائفة إلى آخر ذلك من القيم التي ترى دراسة "عفاف لطفي" تمثل أسلحة يستخدمها عادة الضعيف ضد القوى على كل مستويات المجتمع وفي كل العلاقات سواء أكانت علاقات: سياسية أو اقتصادية أو شخصية أو سرية⁽¹⁾.

فإننا يمكن أن نخلص من تناولنا لمحددات الثقافة السياسية الثلاثة والعوامل الاقتصادية المشكلة لا على أنها ظاهرة تاريخية بنائية دينامية فالثقافة السياسية للمصريين قد تشكلت عبر عصور تاريخية طويلة تحددت خلالها طبيعة علاقتهم بالسلطة والنظام الحاكم ولكنها في ذات الوقت ليست ثابتة وإنما هي ظاهرة دينامية متغيرة تتغير مع تغير وأختلاف الظروف البنائية السائدة داخل المجتمع خلال مرحلة زمنية معينة.

ثانياً: مصادر تشكل الثقافة السياسية في المجتمع المصري :

أما فيما يتعلق بأساليب نقل قيم الثقافة السياسية عبر الأجيال المتعاقبة فهنا يأتي الحديث هن مؤسسات التنشئة السياسية المختلفة كالأسرة والمدرسة والأعلام والمؤسسة الدينية والحزب السياسي وغيرها من المؤسسات التي تقوم بعملية التنشئة السياسية والتي من المفترض أن تلعب دوراً هاماً ورئيسياً في تعديل وتغيير القيم والإتجاهات السياسية لأفراد المجتمع بما يحقق المصلحة الاجتماعية وبما يسهم في تنمية القيمة الأيجابية كالعدالة والمساواة والحرية..... إلخ، إلا أنه فيما يتعلق بدور هذه المؤسسات داخل المجتمع المصري – كغيره من المجتمعات العربية ومجتمعات العالم الثالث – فإنه يمكن القول بأن هذه المؤسسات عاجزة عن أداء الدور المنوط بها في مجال تجديد قيم الثقافة السياسية أو كمصدر لتشكيل المفاهيم السياسية لأعضاء المجتمع وذلك لأن معظم هذه المؤسسات تقع تحت سيطرة النظام الحاكم الذي يستخدمها كأداة لترويج أيديولوجيه وأفكاره وثقافته.

وتعرض الباحثة لمصادر تشكل الثقافة السياسية على النحو التالي:-

١- الأسرة.

٢- مؤسسة التعليم

(1) Afaf Lutfi: "Popular Attitudes Towards Authority In Egypt, Op.Cit, P.178.

٣- الاعلام.

٤- الحزب السياسي.

٥- الممارسات السياسية للنظم الحاكمة.

(١) الأسرة :

تعتبر الأسرة من أهم مصادر نقل القيم والاتجاهات الثقافية السائدة في المجتمعات العربية عموماً، حيث أنها تشكل وحدة إنتاجية تقتضي التشديد على العضوية والعصبية والتعاون والألتزام الشامل بين أعضائها^(١) فهي أول وأهم مؤسسة اجتماعية يعايشها الإنسان خصوصاً أنه يظل معتمداً عليها مادياً ومعنوياً حتى الزواج وقد يواصل ارتباطه بها بعد صورة كلية (الأسرة الممتدة) أو بصورة جزئية (الأسرة النووية) وكقاعدة عامة تؤدي العائلة في البلدان العربية دور غير مباشر في عملية التنشئة السياسية، إذ تتأثر أساليبها التربوية ومعاييرها في الثواب والعقاب ونمط السلطة فيها واسلوبها في اتخاذ القرار وتتكون لدى الفرد مجموعة من الاستعدادات والتصورات تؤثر في صياغة ثقافته السياسية^(٢).

ولقد توسع "شرابي" في عرض ذلك فأوضح ما تنطوي عليه ممارسات الأسرة إذاء الطفل من إشعار بالذنب والإزلال والقمع يؤدي إلى تكريس كبت قدرته على معارضة السلطة بل وتحاشي مواجهتها كلية فيما يؤدي إلى الأتكالية والخضوع. كما أن أسلوبها في التربية المعتمدة على التقين والتعب الجسدي لا يبقى مجالاً للتساؤل والبحث والتجريب^(٣).

وتشير بعض الدراسات إلى ما يسود الأسرة المصرية من علاقات وممارسات لا تختلف في جوهرها عما أفاض فيه "شرابي" فهي تتسم بسيطرة الأب على مقدرات الأسرة بشكل مبالغ فيه وهي سيطرة لا تعتمد على علاقات الأقتناع بقدر ما تلجأ إلى الإكراه والعنف وأن هذه الخبرة يكتسبها الطفل الحضري تركز في نفسه المفهوم الأبوي للسلطة في المدرسة أو العمل أو النظام السياسي ككل ولهذا السبب لم يستغرب المصريون وصف السادات نفسه بأنه "كبير العائلة

(١) عبد السلام على نوير: "الثقافة السياسية للمعلم في مصر"، مرجع سابق، ص ١٢٧.

(٢) كمال المنوفي: "الثقافة السياسية للفلاحين المصريين"، مرجع سابق، ص ٧٠.

(٣) عبد السلام على نوير، مرجع سابق، ص ١٢٧.

المصرية" فقد نشأوا في ظل الدور المتسلط للأب الذي درجت الأدبيات على وصفه بأنه "رب الأسرة" مع ما يحويه هذا الوصف من هيمنة واسعة النطاق^(١).

وأوضحت الدراسات كذلك اعتقاد المصري أن المجتمع الفاضل هو الذي تحكمه القيمة التي لقيتها له الأسرة، أو اتجاه صاحب السلطة على أي مستوى من المستويات إلى تقمص دور الأب والنظر للسلطة لقيمة ترتبط بالشخص أكثر من كونها مرتبطة بالمنصب بالإضافة إلى الجنوح نحو التسلط والشك في الآخرين^(٢). وهكذا تسم الخبرات التربوية التي يكتسبها الطفل من أسرته في تكريس نمط من الثقافة السياسية أقل ميلاً للديمقراطية جيلاً بعد جيل.

وفي ظل التطورات التكنولوجية الحديثة وتنحى الأسرة عن أهم أدورها في حماية وتوعية أبنائها يقع الأبناء فريسة سهلة للأساليب التقنية الحديثة التي تفقد القدرة على النظر إلى الأمور نظرة واقعية فمن خلال الألعاب الترفيهية والمختلفة يتم تفريغ عقول الأبناء وتخريبها فالطفل يجلس أمام الألعاب وجيمس بالساعات ويعدون عن الواقع وأن تلك الأساليب التقنية أدوات إبليسية لتزييف الوعي فهل من المتوقع أن يكون لهؤلاء الأبناء توجهات أزاء النظام السياسي أو تستطيع الأسرة إلى تطوير قيمهم العامة^(٣).

ولم تختلف نتائج الدراسات السابقة التي ركزت على دور الأسرة وغيرها من مؤسسات التنشئة السياسية أيضاً عن النتائج السابقة فالأسرة المصرية تحاول دائماً من خلال - عملية التنشئة الاجتماعية - أن تغرس في عقول أبنائها وبناتها فكرة احترام وطاعة الأكبر سناً والأب في غالبية الأسر المصرية هو صانع القرار الوحيد في الأسرة وتعمل الأسرة وبمساعدة النظام التعليمي الذي يعتمد على الحفظ والتقليد بدلاً من الحوار والمناقشة - على إنتاج أجيال تميل إلى الطاعة المطلقة للسلطة والخوف منها وعدم القدرة على نقدها أما أجهزة الاعلام والتي تسيطر عليها الحكومة - فإنها تصور الحاكم دائماً بأنه حاكم رشيد وحريص على المصلحة العامة لذا

(١) سيد أبو ضيق، مرجع سابق، ص ٢٤.

(٢) كمال المنوفي: "الثقافة السياسية للفلاحين المصريين"، مرجع سابق، ص ٧٢ - ٧٣.

(٣) السيد عبد المؤمن، مصدر سابق، ص ٧٤.

يجب تدعيمه وطاعته وحمايته في نفس الوقت الذي تدين فيه وسائل الاعلام – وبقسوة – الآراء المعارضة لكي تعبئ الجماهير ضدها (١).

(٢) مؤسسة التعليم (المدرسة والجامعة) :

تقوم المدرسة بدورها في عملية التنشئة عن طريقين: التنقيف السياسي وطبيعة النظام المدرسي أما التنقيف السياسي فيتم من خلال مقررات معينة تؤكد على الولاء القومي كالتاريخ والتربية الوطنية وفيما يتعلق بطبيعة النظام المدرسي ويلاحظ في هذا الخصوص كلما كان المدرس مؤمناً يقيم النظام السياسي كان أكثر قدرة على غرسها في نفوس الطلاب والعكس صحيح وإذا كانت علاقة المدرس بالتلميذ هي طبيعة سلطوية يصبح من المنتظر أن يتعمق الشعور بالسلبية واللامبالاة في نفس التلميذ ويمكن أن يحدث العكس في حالة ديمقراطية العلاقة بين المدرس والتلميذ.

وأوضح "كلارك" "Clark" أن المدرسة تمارس تأثيراً واسعاً (٢) المدى في صياغة وتبلور الثقافة السياسية للفرد وبشكل قد يفوق تأثير دور الأسرة فهي تمارس ذلك من خلال المعارف والعلوم التي تصوغ النسق المعرفي للفرد إلى حد كبير كما تؤتي ثمارها على صعيد نسقه القيمي وأتجاهاته فهي – طبقاً له – ذات قدرة على احداث تحول ملموس في بنية الشخصية وتعتبر المدرسة هي المؤسسة الاجتماعية التي أوجدها المجتمع تتحمل مسؤولية نقل التراث الثقافي من جيل إلى آخر. وقد تطورت وظيفتها لتقوم على تربية وأعداد المواطنين، وتبلغ المدرسة أقصى درجات فاعليتها في التنشئة السياسية إذا تطابق ما تقوله وما تفعله. وأن لا يوجد تناقض بين مضمون مواد الدراسة وبين تصرفات هيئة التدريس (٣).

وأوضحت دراسات عديدة ما تحتويه المقررات الدراسية في مصر من قيم لا تساعد بعضها على بزوغ وتبلور ثقافة سياسية ديمقراطية فهي تؤكد على الجبرية لا الانطلاق والابداع

(١) kamal elmenofi:"the orientation of egyption peasants towards political authority ", op.cit,pp.85-86.

(٢) كمال المنوفي:" الثقافة السياسية للفلاحين المصرية"، مرجع سابق، ص ٣٢.

(٣) عبد السلام على نوير، مرجع سابق، ص ٣١٨.

وتغفل موضوع حقوق الانسان، لاسيما الحقوق الفردية كالحرية السياسية والتغيير السلمي للسلطة وتتضمن تركيزاً كبيراً على دور السلطة التنفيذية باعتبارها مصدر القرارات والتجديد الثقافي^(١).

وتشهد بذلك النتائج التي خلصت إليها العديد من الدراسات التي أجريت حول موضوع التنشئة السياسية في مصر. فقد اتفقت هذه الدراسات - على سبيل المثال - على طبيعة الدور الذي تؤديه المدرسة كأحدى مؤسسات التنشئة السياسية وهو دور يسهم في تزييف وعي التلاميذ بالواقع الاقتصادي والاجتماعي المحيط بهم وذلك من خلال محتوى المقررات الدراسية والتي تركز دائماً على دور السلطة السياسية في حيث يتضاءل دور المواطن كما تعكس هذه المقررات أيديولوجية النظام وحتمية وجود الطبقة الحاكمة وأهميتها وخدماتها التي تتفضل بها على الشعب، كما تضيف مشروعيه على التمايزات الاجتماعية القائمة وتكرس من الأوضاع المتخلفة داخل المجتمع المصري. كذلك أشارت إحدى الدراسات إلى دور المدرسة في تشكيل عقلية الطفل نحو الحكومة حيث خلصت نتائجها إلى أن المقررات الدراسية توجد بين الوطن والحكومة، وتغرس في عقلية الطفل أن الخضوع للحكومة ضمان لإستقرار الوطن ومعارضتها تضر بمصالحه. كما تصور هذه المقررات كل رموز السلطة في صورة مثالية أم الشعب فهو تابع للحاكم في الإتجاه الذي يقرره^(٢).

(٣) الإعلام:

تعد وسائل الإعلام إحدى أدوات التنشئة السياسية أو إحدى مؤسساتها ويمكنها التسلل إلى الحياة اليومية للمواطن لمرونتها كما أنها تتميز بالقدرة على الإستجابة لأي تغيير في النظام السياسي وتعد وسائل الإعلام إحدى أهم القنوات المؤسسة الرسمية للتعبير عن المصالح كما أنها القناة الرسمية الرئيسية لتدفق المعلومات من النخبة السياسية إلى الجماهير^(٣).

(١) كمال المنوفي: "التنشئة السياسية للطفل في مصر والكويت"، تحليل مضمون المقررات الدراسية، مجلة السياسة الدولية، ٤ (٩١)، يناير ١٩٨٨، ص ٣٨ - ٦٥.
(٢) لمزيد من التفاصيل انظر الدراسات التالية:
- نادية سالم: "التنشئة السياسية للطفل العرب المستقبل العربي" ع (٥١)، مايو ١٩٨٣، ص ٥٤ - ٦٨.
- عبد الباسط عبد المعطي: "التعليم وتزييف الوعي الاجتماعي" - دراسة استطلاع مضمون بعض المقررات الدراسية، مجلة العلوم الاجتماعية المجلد (١٢)، ع (٤)، ١٩٨٤، ص ٥٥ - ٧٧.
(٣) السيد عبد المؤمن، مرجع سابق، ص ٨.

وتخضع وسائل الإعلام لرقابة صارمة من جانب الدولة في الدولة العربية عموماً وتملك الحكومة الصحف وتتولى إدارتها في العديد من الأقطار ، خلا بعض الاستثناءات وتدخل في شئونها في أقطار أخرى ويستتبع ذلك غياب حرية الصحافة وحتى إذا توافرت هذه الحرية تظل هناك دوائر يحظر الأقتراب منها، وحدود لما يكتب ومالا يكتب وتبقى الصحافة رغم هذه الصورة القائمة هي الأكثر حرية أو مقارنة الإذاعة والتلفزيون اللذين يمثلان صوت النظام في أي من الأقطار العربية^(١).

وتسيطر السلطة السياسية في مصر على وسائل الإعلام المسموعة والمقروءة والمرئية، حيث تقوم وزارة الإعلام بالإشراف المباشر على اتحاد الأذاعة والتلفزيون وتفرض عليه التبعية الكاملة للسلطة وتبدو هذه التبعية في أحلى صورها أثناء الانتخابات حيث يقدم التلفزيون صوت واحداً وهو صوت السلطة ليس فقط من خلال عدم التوازن في عرض البرامج الانتخابية ولكن أيضاً من جانب الترويج بشكل مكثف لسياسات الحكومة وتبرير قراراتها والهجوم في كثير من الأحيان على الاتجاهات السياسية المعارضة بكل رموزها وبشتى السبل والفنون الاتصالية^(٢).

ونظراً لأهمية الرسالة الأيديولوجية الموجهة عبر وسائل الإعلام من خلال إمكاناتها في التأثير في كل جوانب السلوك الأنساني ودورها في تكوين الصورة الذهنية عن الأفراد عن الدول والموافق والأحداث. حيث تؤثر في الطريقة التي يدرك بها الناس الأمور والطريقة التي يفكرون بها. حملت الطبقة المهيمنة اقتصادياً وسياسياً أفكارها وآرائها - "أيديولوجيتها" - لمضمون الرسالة الإعلامية عبر عملية تصنيف واختيار واعى - لنوع القيم والأفكار والآراء والأخبار مستهدفة التحكم في عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية وتشكيل الرأي العام^(٣). الذي يعد حجر الأساس في الديمقراطية الغربية المعاصرة الذي يعاني من التزيف والأفساد من خلال أساليب التقنية الحديثة التي هيأت أمكانية التلاعب بآراء ومصائر الناس. بما يؤدي إلى احتكار بغيض للفكر الأنساني وهندسة وفقاً لغياب الطبقات المسيطرة والحكومات المهيمنة.

وأن الطبقة المسيطرة اقتصادياً والهيمنة سياسياً والتي تحتكر ملكية وسائل الإعلام أو تفرض سيطرتها عليه تعمل على توجيهها الوجهه التي تحفظ لها مصالحها وأستمرار بقائها فتنتشر من خلالها (وسائل الإعلام) ثقافتها وتعمق أيديولوجيتها وتعمل على إقناع الجماهير الواسعة

(١) كمال المنوفي: "الثقافة السياسية المتغيرة"، مرجع سابق، ص ١٨٣.

(٢) عبد السلام على نوير، مرجع سابق، ص ٢٢٠.

(٣) السيد عبد المؤمن، مرجع سابق، ص ٨٣.

بجدوى سياستها الاقتصادية وبأهليتها في القيادة وأحقيتها في السيطرة فمعظم الأخبار والمعلومات التي تنقلها وسائل الإعلام ليس أنعكاساً صادقاً للواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي التي تدور فيه الأحداث ولكنها تخدم فقط مصلحة مالكي الوسائل الإعلامية وسياسة الدولة والنظام الحاكم^(١).

وفي هذا الإطار من تزيف الوعي تقوم وسائل الإعلام بدور "قمعي" يتمثل في تسديد آراء وأفكار أصحاب السلطة الاقتصادية والسياسية ومكونة إطار للرأي العام إطاراً للنظر إلى الأمور. إطاراً للسلوك يحدد للمواطن ما ينبغي له أن يفصح عن من آراء ومصوراً له أن آراءه الأخرى الكامنة – غير المعلنة – ليست سوى آراء شخصية فردية أو مجرد آراء خارجة عن إطار الرأي العام للمجتمع^(٢).

مع التطور المتزايد في مجال تكنولوجيا الاتصال ووسائل الإعلام والغير رسمية لتعبير بها عن بعض الآراء وظهور الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي إتخذها الشباب وبعض الفئات المهنية الأخرى للتعبير عن آراءهم داخلية وإعتباره نافذة لتفريغ السخط والغضب الذي بداخلهم نحو السلوكيات الفاسدة التي يتركها النظام وأعوانها وسوء الأحوال المعيشة والسياسية التي تعاني منه المجتمع بإعتباره نافذة لا يوجد عليها رقابة حكومية وقاموا عبر شبكات التواصل الاجتماعي الفيس بوك وتويتر وغيرها من شبكات التواصل بين الشباب وخصوصاً الغير رسمية كنافذة لتفريغ طاقاتهم المكبوتة من ظلم وإستبداد وفساد وقهر كان أحد العوامل الرئيسية والنواة الأولى لتفجير ثورة ٢٥ يناير ومنها حيث مثل الإعلام بعد ثورة ٢٥ يناير دور هام وحاسم في قيادة فكرية لفئات عريضة من الشعب المصري نحو الممارسات السياسية الخاطئة التي توالى من بعد تفجير ثورة ٢٥ يناير.

(٤) الحزب السياسي :

يعتبر الحزب أحد الأبنية السياسية التي تتيح لأعداد كبيرة من الأفراد فرصة المشاركة السياسية بصورة أكثر دواماً وتؤدي هذه المشاركة إما إلى تعزيز القيم السائدة وأما إلى غرس قيم جديدة^(٣).

(١) نبيل رمزي اسكندر: "علم اجتماع المعرفة، الأيديولوجية والوعي الاجتماعي، الاسكندرية". دار الفكر الجامعي، الجزء الثامن ١٩٩٢، ص ١٤٤.

(٢) المرجع السابق، ص ١٥٤.

(٣) كمال المنوفي: "الثقافة السياسية العلاقة المصرية"، مرجع سابق، ص ٣٤.

ولما كانت أغلب الدولة حديثة الإستقلال دولاً تعددية عمدت القيادات في هذه الدول إلى الأخذ بنظام الحزب الواحد بدعوى أنه أداة فعالة لخلق ثقافة سياسية عامة **ويقتصر دور الحزب الواحد على عدة عوامل أهمها** الأيديولوجية والتنظيم الحزبي والزعيم الكارزمي وكلما كانت الأيديولوجية غير محافظة كان الحزب أكثر قدرة على خلق الثقافة السياسية الجديدة **ومن جهة ثانية:** ترتبط فاعلية الحزب في مجال التغيير الثقافي لطبيعة تنظيمية أما يسهم الحزب في عملية التحديث اسهاماً حقيقياً الذي يمتد بتشكلاته إلى مختلف انحاء البلاد والشرائح **ومن جهة ثالثة:** فإذا ارتبط الحزب بقيادة كازمية يخلع عليه قدراً من الشرعية الأمر الذي يزيد من فعالية في مجال تطوير الثقافة السياسية التقليدية (١) .

وبدأت تجربة التعددية الحزبية في مصر بمبادرة رئيسية في نوفمبر ١٩٧٦ بعد أكثر من عشرون عاماً بصيغة التنظيم السياسي الواحد. ورغم التوقع بإستئناف تجربة التعددية كان إيذاناً بإنتهاج الخط الديمقراطي ومن ثم الثقافة السياسية للمصريين فقد كان قرار الرئيس السادات بتحويل مصر إلى بلد "ديمقراطي" يقوم نظامه السياسي على تعدد الأحزاب تأكيداً على الدور الذي لقيه "الحاكم الأعلى" دوماً في تاريخ مصر السياسي الحديث (٢) .

لذلك شهدت مصر ألوناً مختلفة من الحياة الحزبية عكست تطور (٣) . المجتمع المصري بصفة عامة والتحويلات التي شهدتها بينه المجتمع السياسية والأقتصادية والأجتماعية خلال حقبات تاريخية مختلفة. ولم تتبلور الأحزاب المصرية بصورة واضحة إلا في أوائل القرن العشرين بتكوين الحزب الوطني وحزب الأمة غير أن دورهما في البداية كان دوراً ثانوياً بالنسبة لدور الدولة فالدولة التي قامت على إدارة المجتمع التقليدي في إطار من المركزية لم تجمع بين الضرورات الحضارية لتغيرها نوعياً وقد عجزت الأحزاب التي تشكلت منذ بداية القرن العشرين عن تغيير طبيعتها فقد نشأت تلك الأحزاب في كنف الدول والدولة هي التي سرحتها أو

(١) السيد عبد المؤمن ، مرجع سابق ، ص ص ٩٤-٩٥ .

(٢) المرجع السابق، ص ص ٣٤-٣٧ .

(٣) عبد السلام على نوير، مرجع سابق، ص ص ٢٦٦-٢٢٧ .

إعادت تكوينها أو كونت غيرها على بقاياها وليس الأحزاب هي الأصل في تشكيل الحكومات أو إسقاطها^(١).

ورغم كم الأحزاب السياسية الموجودة في مصر فإنه يمكن تلخيصها كالاتي^(٢):

- ١- الأحزاب السياسية المصرية إحدى مجملات النظام السياسي وإن شئت القول أحد أركان الديكور السياسي منذ الأخذ بتعدد الحزبي عام "١٩٧٦".
- ٢- الأحزاب السياسية "طبل أجوف" هشة فارغة المضمون تفتقد إلى أهم مقومات الديمقراطية الداخلية، حيث أستاذت معظم أو كل رؤساء الأحزاب بالقيادة المطلقة والمستمرة للحزب.
- ٣- إنفراد الحزب الحاكم (الحزب الوطني الديمقراطي) وعمل حكومة الحزب دائماً على فرض سيطرتها المطلقة وعدم السماح بتطوير الأحزاب وإستخدام الحزب كأداة لتكريس الهيمنة الثقافية والفكرية. وليس كأداة لتثقيف السياسي وأثبتت العديد من الدراسات الغياب الفعلي لدور الأحزاب في مصر أي أنها أحزاب رسمية دون فعالية حقيقة تذكر. وما زالت حتى وقتنا الحاضر.

(٥) الممارسات السياسية للنظم الحاكمة: (الدين كأيدولوجية لشرعيتهم).

وأول من أستخدم (الدين) كأيدولوجية كما ذكر سلفاً هو السادات لأسباب الشرعية عليه وتكتفي نتائج الدراسات التي ركزت على دوراً التنشئة السياسية بداية من الأسرة ثم المدرسة ووسائل الإعلام وغيرها أنها تسهم في تشكيل ثقافة سياسية جماهيرية تنهض على قيم الطاعة المطلقة للسلطة والخضوع لها والخوف منها والتبعية للحكومة وعدم القدرة على نقدها فضلاً عن تمجيد الحاكم أما الأحزاب السياسية فنظراً للقيود التي يفرضها عليها النظام الحاكم – كأى مجتمع من مجتمعات العالم الثالث ذات الأنظمة الأستبدادية – لا تستطيع هذه الأحزاب ممارسة دورها في

(١) سعد زهران: "مدخل الدراسة الاحزاب في النظام السياسي المصري"، ص ص ٣٦٤ – ٣٦٥ نقلاً عن السيد عبد المؤمن، مرجع سابق، ص ٩٠.
(٢) السيد عبد المؤمن، مرجع سابق، ص ص ٩٤-٩٥.

مجال التنقيف السياسي وتجديد القيم السياسية مما يجعلها غائبة عن الساحة كما أشارت إلى ذلك إحدى الدراسات^(١).

الدين منظم عام لحياة الناس الخاصة والاجتماعية ، وذلك لأنه قانون إلهي يقدم جواباً منفصلاً لما هو حلال أو ما هو حرام وبما هو صواب وما هو خطأ وما هو شرعي وغير شرعي بالنسبة لكل مجالات سلوك الفردية والجماعية .

ويقوم الخطاب الديني بدور هام في حياة الأفراد وفي تغيير سلوكهم ويجب أن تتوافر فيه عدة خصائص لكي يقوم بوظيفته الاجتماعية المنوط بها من خلال المؤسسات الدينية وتتمثل هذه الخصائص في الإعتماد على القراءة السليمة للمصادر الأساسية للتشريع ويجب أن يكون قائماً على الاعتدال والتوسط مع مراعاة الجمهور المخاطب والالتزام بالحوار مع الديانات الأخرى^(٢). لذلك تعتبر المؤسسات الدينية من اهم مصادر بث القيم في نفوس الأفراد وذلك لما تتميز به خصائص فريدة أهمها - إحاطتها بهاله من التقديس ، وثبات وإيجابية المعايير السلوكية التي تعلمها للأفراد ، كما أن القيم في الديانات السماوية تتساند داخل إطار العقيدة لتشكل وحدة متكاملة متنسقة يساعد بعضها على غرس وتعميق وتطبيق القيم الأخرى .

والثقافة السياسية ينظر إليها على أنها تمثل الجوانب السياسية للثقافة أي كل ما يتعلق بشئون الحكم والسياسة ، وهي محصلة لتفاعل الزمان والمكان والعقل الاجتماعي والسياسي لأي مجتمع ، ذلك العقل الذي يعد " ثمرة التزاوج ما بين المورث النقلي والمحدث المكتسب من الخبرة الحياتية ومن العطاء العصري " لكل ما يتصل بحياة المجتمع السياسية وتنظيمه لشئون الحكم والسياسة ، ومن الطبيعي إذن أن تغير الزمان والظروف المحيطة يحدث تغييراً في الثقافة السياسية ، فمن غير المنطقي أن يسود فهم " إستاتيكي " للثقافة السياسية لأن هذا العلم ينشأ عن قياس غير منطقي بين كلاً من " الدين " و " التراث " و " الثقافة " فالدين المتمثل في الوحي الألهي هو من الثوابت ، وكذلك التراث الذي يمثل الإرث المعنوي والمادي للمجتمع ، أما الثقافة فإنها تحوى الثوابت كما تحوى المتغيرات ، ومن هنا أصبح الخطاب الديني بكل توجهاته ذا أهمية

(١) انظر دراسة عزيزة محمد السيد: " دلالات المفاهيم السياسية في الطفولة "، دراسة في التنشئة السياسية للطفل، مجلة ثقافة لطفل، المجلد السابع، ١٩٩٢ .
(٢) عبد العزيز شادي : " الخطاب الديني عن الأزمة والتأزم ، الأسكندرية مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، ٢٠٠٣ ، ص ص ٦-٨ .

خاصة فى تشكيل الأتجاهات والأفكار وفى الأأأئر على دور الأأافة السأاسفة (١). وما فعننا هنا أأأئر الأأاب الءبى على الأأافة السأاسفة المصرفة فى صورفة وطرففة ومنهأ الأأفر السأاسى كأء مصادر أأشكل الأأافة السأاسفة للمصرفف .

أأأاً : أورة ٢٥ فبافر وأفر الأأافة السأاسفة للمصرفف :

أسارعت أءاء أورة ٢٥ فبافر وأطورت مطالب الشباف بشأن بعض الأصلاحاء فى سأساءا الأأام الأاكم والأى لم فسأطفع أأأاء القراءا بشأنها فى ظل أرددو وعدم قدرأه على إسأعباف الأأول الأاء فى الأأافة السأاسفة للشباف المصرى - إلى المناءاه بإسقاط الأأام أأأه - وذلك فى ظل أورة بلا قفاءا معروفة أو أأأافا أأأا لها وهو ما قدم نموأأاً فرفءاً من الأورا فأأا إلى أفسفر فأألق بالأأافة السأاسفة للأأامفف بها .

ومن المسلم به أن الأأافة السأاسفة أأأوى على أأأة مكوأا أساسفة : أولها : المعارف والمعلوما المأءولة لءى شعب أو أاماعة وأأبها : الإأأاهاء والقفم والعاءا والقفم والأأافا الساءة وأوأهاأهم سواء بالأأول أو الرفض والمكون الأأأ والأى فظهر لنا من ألال السلوكفا والممارسا السأاسفة (كأأصوف فى الأأأابا وأفرها من أى نوع من المأشاركة السأاسفة) سواء الأأاففة والأفر أأأاففة وكالإأأراك فى المظاأرا وأفرها وهى أمور فأأر بنا دراسأها فى إنعكاس الأورة على الأأافة السأاسفة للمعبرفف والأانب الملموس فى هذا الصءء أن أورة ٢٥ فبافر على الرغم من الأضرار الأأصاءفة وأأاقم العءفء من المأاكل والمأاظر الأى أهدء البلاء إلا أنها فأأا فى أءاءا أورة أأاففة عند الشراأ الأأاففة والأأأماعفة المأألفة من المأأمع المصرى فأأا أعاءا الشعب من أالة الأهل السأاسى وأصوفاً المأعلق بالأأافة السأاسفة إلى أءوآ طفرة فرفءة من أءاول المعلوما والإأأاهاء السأاسفة وممارسة السلوك السأاسى بأالة فرفءة لم فذكرها الأأرفأ من قبل .

(١) فبفف عبء الأألق: "الأأاب الءبى والعقل السأاسى المصرى"، دراسة فى أأأفل مضمون صفة الفكر الءبى بأرفءة الأهرام. فى كمال المنوفى & أفسفف فوففق (مأرران)، الأأافة السأاسفة فى مصر بفن الإسأمرارفة والأفر ، أعمال المؤأمر السنوى السابف للأأوآ السأاسفة القاهرة ٤-٧ ءفسمبر ١٩٩٣ ، مراكز البأوآ والءراسا السأاسفة ، القاهرة ، المأءل الأول ، ١٩٩٤ ، ص ١٧٠-١٧١ .

يمكن القول إن ثمة مجموعة من العوامل والمؤثرات على الثقافة السياسية للشباب أثرت على مكونات الثقافة السياسية الثلاثة السابقة حيث نجد أنه على مستوى المعارف والمعلومات فقد أتاحت ثورة الأنترنت وما يتعلق بتداول المعلومات سواء من حيث الكم والأتاحة والسرعة أو سهولة الحصول عليها فرصة لإعادة تشكيل الثقافة السياسية للشباب المصرى وتحولت تلك المعارف والمعلومات إلى مجموعة من المدركات بشأن الأوضاع السيئة التي يعيشها المجتمع المصرى مقارنةً ببقية المجتمعات وبدأت عملية تبلور نوع من الوعي لدى الشباب وأفراد المجتمع المصرى وتوجهات وميول لتغيير هذا الواقع ، ساند ذلك الثورة التونسية التي أعطت الأمل فى النجاح والتغيير لنظم سلطوية عتيدة وأن السلوك السياسى لأفراد المجتمع المصرى والشباب يجب أن يتغير نحو مواجهة السلطة بمطالبهم وإستغلال أخطائهم وإنفصالها عن مطالبهم فى كسب مؤيدين جدد من فئة الشباب فى كافة أنحاء مصر وفئات أخرى خاصة بالعمال ، ومحاولة كشف فسادها وعجزها فى كسب مؤيدين جدد وعجزها عن إدارة شئون البلاد ، لا يمكن الدور الذى لعبه الأنترنت فى تغيير وعى الشباب المصرى كذلك وكذلك معاونته فى التغلب على منع النظام الحاكم لأية إمكانية للتنظيم فى مواجهته أو النزول إلى الشارع (١) .

أدى الإختلاف فى الثقافة السياسية بين النخبة الحاكمة و جماهير الشباب والعديد من الفئات المهنية مثل أساتذة الجامعة والصحفيين والمحامين كذلك أعضاء الأحزاب والناشطين السياسيين بالمطالبة بالإنفتاح على الديمقراطية وإحداث تحولات حقيقية فى الممارسة السياسية فى مصر وذلك فى ظل هيمنة أفكار وأساليب تيار الطبقة المسيطرة والمهيمنة داخل الحزب الوطنى إلى حالة من التناقض داخل المجتمع المصرى وبدأ فى التحول لمواجهة النظام الحاكم فى الشارع (٢) .

(١) محمد أحمد العدوى: "تداعيات الثورة على الثقافة السياسية فى المجتمعات العربية"، مجلة الديمقراطية ٢٥ يناير الأهرام ، إبريل ، ٢٠١١ ، القاهرة ، تصدر عن مؤسسة الأهرام ، الطبعة الثانية ، ص ص ٨٧ - ٨٩ .
(٢) المرجع السابق ، ص ٨٩ .

ويمكن القول بأنه مع تعاظم عوالم الظلم الأجماعى ، الإستبداد السياسى والفقر والبطالة والفساد داخل المجتمع المصرى أصبحت البنية الاجتماعية معبأه بكل عوامل الثورة ومهيأه للإنفجار^(١).

وعلى الرغم من كل التوقعات التى كانت ترشح إنفجار الوضع من خلال ثورة جياح إلا أن ثورة ٢٥ يناير جاءت مخالفة لكل التوقعات ، فقد فجرها فى البداية مواطنون من الطبقة الوسطى ومن شريحة الشباب وحتى بعد أن أنضمت إليها بقية طوائف الشعب وطبقات المجتمع المصرى المختلفة ظلت محتفظة بألياتها وكانت ثورة فريدة فى التاريخ البشرى حيث نجحت فى إسقاط نظاماً مستتبداً يحكم من خلال مؤسسة أمنية قمعية وذلك بشكل سلمى ودون إستخدام العنف .

وقد إنطلقت الإحتجاجات المصرية كثورة شعبية ذات مطالب أجماعية وأقتصادية فكانت بداية ثورة ضد الفساد والتهميش ، ولعل التاريخ يثبت أن أغلب الثورات كانت فى بدايتها ثورات "خبز" حتى الثورة الفرنسية فى بدايتها كانت ذلك إذن فالثورة المصرية مثل كرة الثلج بدأت بالمطالب الأجماعية ثم كبرت هذه المطالب لتصبح رغبة راديكالية فى نظام برمته وإقتلاع هذا النظام الفاسد من جذوره وإقتلاع ايضاً حزب له أكثر من ثلاثين عام فى الحياة ، بإعتباره تجسيداً لمنظومة الفساد هذه المنظومة التى تركز على ثلاثية الإستبداد وهى : **الإستبداد السياسى ، الإستبداد الأقتصادى ، الإستبداد الاجتماعى** ، هذين النمطين الاخيرين من الإستبداد هما نتيجة حتمية لتزواج المال والسلطة ، ونتيجة لتركز راس المال عند الفئة الحاكمة والنافذة التى تسيطر على السياسة والأقتصاد وهو ما مثله الرئيس وحاشيته وأعوانه من الوزراء الفاسدين ، مما خلق نموذج قائم على الرأسمالية المشوهة التى تلغى التنافسية وهذا النمط الشائع فى كثير من النظم العربية . وقد إنتهج المصريون فى تحولهم من نهج المطالبة بالإصلاحات إلى نهج التغيير الجذرى الراديكالى من خلال الثورة الشعبية الداعية إلى القطيعة الكاملة مع النظام السابق ومنظومته وبإقتلاع كل من يمثله من قيادات وأجهزة ومؤسسات أبرزها حزب الرئيس .

(١) خالد كاظم أبو دوح : " نحو سوسيولوجية جديدة لفهم ثورة المصريين ، مجلة الديمقراطية ، أخبار اليوم ، العدد (٢٣٤) ، ٧ فبراير ٢٠١٢ ، ص ٢ .

ولعل علم أجتاع الثورة يعطينا ثلاثة قوانين سيوسولوجية رئيسية لنجاح أى ثورة ،
كلما توافرت هذه القوانين كلما كانت الثورة أقرب للنجاح وابتعد عن الفشل وهى على التوالى^(١):

- أ- راديكالية المطالب أى الدعوة للتغيير الجذرى والقطيعة التامة مع النظام السابق ومنظومته العسكرية والمؤسسية .
- ب- تفكيك النخب الحاكمة وإنقسامها على نفسها أى الأختلاف داخل أجهزة النظام وخاصة بين المحافظين والأصلاحيين وهذا ما تجسد فى " مصر " من خلال تملل بعض النخب داخل النظام السابق من ممارساته وممارسات حاشيته ، إضافة إلى رغبة الجيش فى تطهير البلاد من الفساد المترسخ فى الرئيس وأعوانه .
- ج- حياد الجيش أو وقوفه مع أو ضد النظام ، هذا هو العامل الحاسم والرئيسى ، ولعله قطب الرحى فى نجاح أى ثورة شعبية ضد أى نظام سياسى ، لأن الجيش يجسد أقوى أداة قمعية ، فإذا فقد النظام أحتكاره المنظم للعنف والقوة فقد سيطرته وهذا بدأ جلياً فى المشهد المصرى . إذن كان دور الجيش اهم عامل فى نجاح الثورة الشعبية المصرية والإطاحة بالرئيس السابق.

إن مراحل التحول الديمقراطى من أخطر المراحل التى تعيشها الدول وأدقها كما أنها ليست كعملية بسيطة بسبب تجزر النظام التسلطى فى أغلب هياكل وأجهزة الدولة والمنتهجين منه من بقايا النظام السابق سيكونون أول من يصنعون الفخاخ والفتن لهذا التحول محاولين عرقلته للحفاظ على مكتسباتهم ووضعهم إضافة إلى إمكانية تطلع النخبة الفكرية للعب دور سياسى مستغلة حالة عدم الإستقرار والأضطراب الداخلى مما قد يكون خطر على جهود التحول كما أن العامل الخارجى يمكن أن يكون من أبرز العوائق خاصة إذا كان التغيير يمكن أن يهدد مصالح حيوية لأطراف خارجية أو يؤدى إلى صعود نخب معادية لها . كما أن النظم التسلطية تسعى دائماً إلى أفضال نماذج التحول الديمقراطى يمكن أن تعزز من نتائجه أخطار داخلية منها الأخطار الناجمة عن عدم تعود الشعوب على وجود الحريات . وغياب العراقة والرسوخ فى الديمقراطية وإدارة نظمها وما تولده من إختلافات وفتن وإختلافات وإنقسامات داخلية ، فتبين التجربة العربية أن النظم التى رفعت سقف المطالب والحريات والديمقراطية دخلت فى حروب داخلية كما يشهده الآن الوطن العربى^(٢) .

(١) محمد المهدي شنين : "أسباب التحول فى تونس" ، مجلة البحوث السياسية ، العربية ، على الموقع التالى :
(<http://bohothe.blogspot.com>)

(٢) نفس المصدر السابق .

ويمكن القول بأنه على الرغم من كل العوامل الكامنة في بنية المجتمع المصرى طوال ثلاثين عام أو أكثر من فساد وإستبداد وظلم إجتماعى وفقر ، وبطالة ، إلا أن هناك مجموعة من الأحداث الموقفية والفجائية التى لعبت الدور الحاسم فى تفجير الثورة ، كانت بمثابة العوامل الظاهرة أو العارضة وراء تفجرها من ذلك على سبيل المثال مقتل الشاب خالد سعيد وسيد بلال على يد قوات الشرطة ، وتفجير كنيسة القديسين بالأسكندرية ، وما ترتب عليها من إستشهاد العديد من المصريين ، ثم جاءت أخيراً الإنتخابات البرلمانية ٢٠١٠ وما شهدته هذه الإنتخابات من تزوير فاضح على يد مجموعة من رجال الأعمال الفاسدين والمتعاونين مع السلطة الحاكمة فى أستنزاف موارد هذه البلد وإستغلال ثرواتها لتحقيق مصالحهم ومكاسبهم الشخصية .

وفى محاولة لتحليل المرحلة التى سبقت ثورة ٢٥ يناير من أجل التعرف على مقدمات وأسباب هذه الثورة وكيف بدأت وما أسفرت عنه وما إنعكسات هذه الثورة على الثقافة السياسية سوف نقوم بإستعراض مقدمات الثورات وأسبابها وأنواعها من منظور علم الإجتماع على النحو التالى :

يرى علماء الأجتماع أن هناك بعض الظواهر الأجتماعية التى تميز مرحلة ما قبل الثورة وتعتبر من المقدمات الأساسية فى غالبية الأحيان :

١- مقدمات الثورة :

ومن هذه المقدمات إنتشار الأضرابات الجماعية ومن بين مظاهرها : إنتشار السلوكيات التى تحاول الإخلال بالنظام والتمرد عليه وإرتفاع معدلات الجريمة والتحرشات الجنسية وحوادث الأنتحار والجنون ، فضلاً عن إرتفاع نبرة النقد اللاذع للنظام الحاكم والتحريض المستمر على تغييره^(١) .

كذلك يبدأ فى مرحلة ما قبل الثورة تبلور إيديولوجى ثورى يحاول توجيه السلوك الجمعى نحو التغيير .

(١) حاتم الكعبى ، علم إجتماع الثورة ، مرجع سابق ، ص ٢٤ .

لذلك سوف تحاول الباحثة التركيز على هذا المحور من محاور دراسة الثورات – أعنى مقدمات الثورة – فى محاولة لتحليل المرحلة التى سبقت ثورة ٢٥ يناير (فى نقطة لاحقة) ولكن نتطرق إلى مقدمات الثورة كما حددها علماء الاجتماع .

وقد حدد " لينين " المقدمات والشروط الذاتية والموضوعية الضرورية لحدوث الثورة كالاتى (١):

- أ- عدم قدرة الطبقات الحاكمة على أن تعيش وتحكم بالطريقة القديمة – أى ما يسمى بالأزمة فى الأعلى – من جهة وتذمر الطبقات المضطهدة التى لا تريد العيش بالطريقة القديمة – أى الأزمة فى الأسفل – ومن جهة أخرى يقول " لينين " أن الثورة غير ممكنة دون أزمة وطنية عامة تمس (المستغلين والمستغلين) .
- ب- تفاقم الحرمان والبؤس بين الطبقات المضطهدة إلى حد اقصى .
- ج- اشتداد فعالية الجماهير الشعبية بدرجة كبيرة فإذا تمسكت الجماهير فى الأوقات العادية بهدوء نسبي ، فإن الأزمة تدفعها نحو فعاليات ثورية مستقلة .

أما الشروط الواجب توافرها لقيام الثورة – مقدماتها – عند " ماركس " على النحو التالى (٢):

- أ- بلوغ مستوى مرتفع من الإنتاجية الصناعية والتقنية لا تستخدم فى خلق حياة إنسانية للمجتمع .
- ب- نمو التنظيم السياسى للطبقات العاملة التى تعمل كقوة مزودة بالوعى الطبقي ولا تبحث عن مصالحها الواقعية داخل النظام الرأسمالى وإنما من خلال نفيه .
- ج- وجود أزمة داخل النظام الرأسمالى ، يفترض أن تكون دائمة ومستمرة بحيث تحافظ على حدة الصراع الطبقي وعلى إستمرار الوعى الثورى .

هذا فضلاً عن النظرية الثورية الماركسية تتضمن شروطاً – مقدمات – أخرى تأتى فى المرتبة الثانية هى (٣) :

- أ- أن تكون الثورة مهمة الأغلبية .

(١) ق. افانا سييف : "أسس الفلسفة الماركسية" ، ترجمة عبد الرازق الصافى ، بيروت ، دار الفاربي ، ص ٢٨٩ .
(٢) حسن محمد حسن : "النظرية النقدية عند هيربرت ماركيز" ، بيروت ، دار التنوير للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، ١٩٩٣، ص ٢٠٣ .
(٣) المرجع السابق ، ص ٢٠٤ .

ب- أن يتم تنظيم الوعي الطبقي وتنقيفه في ظل مناخ من الديمقراطية .

ويؤكد "ماركيوز" بضرورة توافر العامل الذاتي للثورة وتعنى توافر الوعي الطبقي الثورى لدى البروليتاريا لى تقوم بدورها التاريخى هى شروط مسبقة لحدوث أو لتحقيق الثورة .

وقد اشار "ماركيوز" بتخدر وعى " البروليتاريا " وإندماجها فى الرأسمالية وكان لابد "الماركيوز" كمفكر ثورى ومفكر سياسى أن يربط فكره بقوى ثورية جديدة وقد عثر على هذه القوى على هامش النظام الرأسمالى بمعنى أخر خارج أسوار هذا المجتمع لأن "ماركيوز" كان مقتنعاً بأن الهجوم على هذا المجتمع القائم سيأتى من فئات خارجة ومنذ أن كتب كتاب " الإنسان ذو البعد الواحد " ١٩٦٤ وخصوصاً بعد إنتفاضات مايو ويونيو ١٩٦٨ إزداد إيمان "ماركيوز" بهذه الجماعات الجديدة أكثر ولكن هل تلك القوى بديلاً حقيقياً عن البروليتاريا بالنسبة "الماركيوز" (١) .

ومن هنا هو يؤسس نظرية مغايره تستند إلى قوى ثورية جديدة ولا تمثل طبقة بالمعنى

الدقيق للكلمة ، لذلك تقوم الإستراتيجية الماركيزية فى الثورة على عدة محاور وهى (٢) :

(١) تحرير الوعي وبزوغ ذات تاريخية جديدة .

(٢) القطيعة التامة مع الأنظمة القائمة أو مبدأ الرفض العظيم .

(٣) الدور التنويرى للانتلجستيا (المثقفين) .

والثورة عند "ماركيوز" مؤجلة إلى تحقيق هذه الإستراتيجية التى تعتبر مقدمات اساسية لقيام الثورة عند "ماركيوز" .

وفى أعقاب توضيح محورية الثورة فى إطار المشروع الماركسى يسعى " على ليلة " توضيح الظروف البنائية التى تمهد لقيام الثورة ونرى أستعراضها فى إطار ثلاثة أنماط من التفاعل تتمثل فى :

يتمثل النمط الأول من التفاعل فى طبيعة العمليات البنائية المؤدية إلى إنهيار النسق الرأسمالى ، ومن ثم مهدة لقيام الثورة ، بينما يتمثل النمط الثانى فى العوامل المتعلقة بعناصر

(١) المرجع السابق ، ص ٢٠٢ .
(٢) المرجع السابق ، ص ص ٢١٣ : ٢١٩ .

الموقف الرأسمالي والأنهيار التي ينتاب هذه العوامل أما النمط الثالث فيتعلق بطبيعة العملية الثورية ذاتها أو من حيث عملياتها المرحلية والتفاعل الذي يميز كل مرحلة (١) .

٢- أسباب الثورات :

أن الثورة إفراز لواقع إجتماعى ، وهذا الواقع يختلف من مجتمع لآخر لذلك لا يمكن الجزم بأسباب محددة بعينها تتوقر فى كل الثورات لأن كل ثورة هى وليدة سياق إجتماعى معين لذا تتعدد الأسباب باختلاف الظروف الموضوعية السائدة فى المجتمع .

فمنذ القديم شغلت الثورة الفلاسفة والمفكرين وبحثوا عن ابرز عواملها فنجد " أرسطو " افرد للثورة الفصل السابع من مؤلفه الشهير " السياسة " حيث يعتقد أن اسباب قيام الثورة تعود إلى عدم المساواة ، أو عدم رضا المحكومين عن الوضع القائم (٢) .

وهناك من يحصر أسباب الثورة فى العوامل الإقتصادية ومن أبرز المنادين بهذا نجد " سان سيمون " و " ماركس " وكل اليساريين ، إذ يرى "سان سيمون" أن التطور التاريخى للجماعات البشرية هو صراع دائم بين الطبقات الإقتصادية فى المجتمع بين من يملكون ومن لا يملكون ، أما " ماركس " فيعتقد أن جميع الثورات مهما اختلفت أشكالها ذات طبيعة واحدة ، فالثورة مرحلة طبيعية وحتمية فى حياة المجتمعات ، ويؤكد " ماركس " على علاقات الإنتاج والتوزيع والتي تودى إلى سلسلة من الثورات تنتهى بثورة البروليتاريا (٣) .

وفى نفس الإتجاه نجد " لينين " يؤكد على أن الفقر عامل حاسم فى التغيير ، ويرجع الفقر إلى سيطرة طبقة أوليغاركية على كل مصادر الدخل والرفاهية فى المجتمع ، وأهمال أو إغفال إحتياجات الشعب بغالبية فئاته ، وبالتالي يصبح الجو ملائم لنمو السخط والأنشقاق الأجتامعى ، والذي غالباً ما يواجه من قبل النظام القائم بالقمع ، الأمر الذى يؤدى إلى أزيد السخط بين الثوار (٤) .

ولا يمكننا حصر الثورة فى اسباب إقتصادية فقط فعلماء النفس يؤكدون على أن هناك عوامل نفسية تهيأ الأذهان للثورة مثل وجود الأوضاع الظالمة فى المجتمع ، إلى جانب إحساس

(١) على ليلة : " النظرية الأجتامعية المعاصرة " ، القاهرة ، دار المعارف ، الطبعة الأولى ، ١٩٨١ . ص ٣٠٤ .

(٢) شعبان الظاهر الأسود ، مرجع سابق ، ص ٥٠ .

(٣) عبد الوهاب الكيلانى ، مرجع سابق ، ص ٨٧١ .

(٤) إسماعيل على سعيد : " مبادئ علم السياسة " ، دراسة فى العلاقة بين علم السياسة والسياسة الأجتامعية ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٥ .

الأفراد بالظلم الواقع عليهم ، إضافة إلى الظلم الأجماعى الناتج عن إستئثار قلة من الناس بخيرات البلاد ، ونظام الحكم العبودى الذى يؤدى به فى الأخير إلى الانفجار فى وجه هذا الواقع (١).

ولعل الأسباب متعددة وتتقاطع فيها العديد من الثورات و ومن هنا وجدت الباحثة ضرورة تناول أسباب الثورات فى الدراسة من اجل تحديد وبلورة أهم الاسباب التى قادت إلى تفجير ثورة ٢٥ يناير .

فقد كشفت الثورات المتنامية فى بلدان الوطن العربى عن حجم الظلم الواقع على الشعوب ، وعقود القهر المتوالية إضافة إلى فشل قيام الدولة الوطنية المرتكزة على المواطنة ، وبسبب سيطرة نخبة على مقدرات الشعوب مما ادخلها فى موجات من التخلف والفقر زاده الظلم والإستبداد المعتمد على الأجهزة الأمنية ، وما زاد من سخط هذه الشعوب ثلاثة أنواع من الإستبداد وهما الإستبداد السياسى ، الإستبداد الأجماعى ، الإستبداد الأقتصادى (٢) :

فالإستبداد السياسى معروف على انه إحتكار الحكم ومنع أى مشاركة للشرائح الشعبية والقوى المختلفة من تقاسم السلطة ، أما **الإستبداد الأجماعى** فهو وليد غياب العدالة الأجماعية وسيطرة فئة محدودة على المقدرات ، وإقصاء غالبية البناء الأجماعى مما يفرز ظلم أجماعى وأمراض داخل المجتمع نتيجة لهذا الواقع ، ويشعر المواطن أن هذا النظام لا يعبر عنه بل عن فئة محددة . **والإستبداد الأقتصادى** هو أحتكار المقدرات كما سلفنا لكن ظهر نمط جديد منه بسبب تزواج المال والسلطة ، أى تحالف رجال الأعمال والسياسيين مما جعل الدولة والشعب وكل المقدرات فى خدمة هذه الفئات وأدى هذا إلى تركيز رأس المال والعوائد فى عدد محدود وقليل على حساب الغالبية مما يفرز نمو لعوائد رجال الأعمال ، وفقر بسبب غياب التنمية وهو نموذج تنموى مشوة.

ومن ثم فالأسباب عديدة ومتنوعة ، وتختلف باختلاف السياق الزمانى والمكانى وتباين البناء الأجماعى من مجتمع لآخر ، بمعنى أن لكل مجتمع أسبابه الخاصة والدافعة لقيام الثورة وأن هذه الأسباب تختلف من مجتمع لآخر .

(١) عبد الوهاب الكيلانى ، مرجع سابق ، ص ٨٧٣ .
(٢) المرجع السابق و ص ٨٧٤ .

٣- مراحل الثورة :

إن الثورة عملية تغيير سريع وجذرى للنظام السياسى بما يودى للإطاحة بالنظام القديم والنخبة التابعة له . والثورة مختلفة عن العمليات الصغيرة أو المتوسطة ، والتي تحافظ على النظام القديم فالتغييرات عادة ما تكون تجميلية ويمكن إختيار الثورة الحقيقية عن طريق رؤية نقدية ما إذا كانت قد أطاحت بالنخبة القديمة أم لا ، فإذا ظلت فى مكانها فما حدث لا يعتبر ثورة ، وقد حدد "كران برينتون" فى كتابه الذى صدر عام ١٩٣٨ بعنوان "تشریح الثورة" " The Anatomy Revolution" خمس مراحل تمر بها كل الثورات وأختبر هذه المقولة بدراساته للثورة الأنجليزية فى أربعينيات القرن السابع عشر ، والثورة الأمريكية عام ١٧٧٦ والثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ والثورة الروسية عام ١٩١٧ وتتمثل هذه المراحل فى الأتى ^(١) :

- مرحلة أنهيار النظام القديم : فى هذه المرحلة تتطور مجموعة من مشاعر عدم الرضا عن الحكومة نتيجة تعطل الإدارة وتزيد الضرائب وتبدأ تقل تدريجياً ثقة الشعب فى الحكومة وتتأكل . كما تبدأ الحكومة فى فقدان ثقتها فى نفسها ، ويحول المفكرون ولأهم من النظام القائم إلى نظام آخر مقترح يحمل قدراً من المثالية ، ويتزامن هذا مع بدء عملية تحديث أقتصادى ، تلعب دوراً كبيراً فى إثارة مشاعر السخط والغضب .
- المرحلة الأولى للثورة : وتبدأ ببداء التحرك من أجل تغيير الوضع القائم ، فيبدأ التأمير على النظام القائم من خلال تشكيل اللجان والشبكات والخلايا وإتخاذ الإطاحة بالنظام القديم هدفاً له ، وتبدأ بعض مظاهر التمرد الشعبى فى الظهور على النظام ويبدأ تطور مآزق سياسى يستعصى حله ، وتلجأ الحكومة إلى إستدعاء قوات الأمن الذى يودى إلى عكس النتائج التى يبتغيها النظام نظراً لزيادة غضب الشعب ، وفى النهاية يصبح النظام القائم خارج نطاق الخدمة .
- مرحلة تولى المعتدلين السلطة : خلال هذه المرحلة يتولى القيادة المعتدلون ، وهم الذين عارضوا النظام القديم ولكنهم مازالوا مرتبطين به ويبدأون إصلاحات معتدلة غير جذرية وغير كافية أيضاً بالنسبة للمتشددين الموجودين بين الثوار ويتمهم هؤلاء المعتدلون بالجبن والتوافق مع قوى النظام القديم ، وربما يعود ذلك إلى أنهم لا يتمتعون بالصرامة الكافية .

(١) يورى كرازين ، مرجع سابق ، ص ص ٤٥ : ٥٠ .

- **مرحلة تولى المتشددين السلطة** : حيث يقوم المتشددون الأكثر صرامة والأفضل تنظيماً من المعتدلين ، والذين يعرفون ما يريدون تحديداً بالإطاحة بالمعتدلين ، وتولى قيادة الثورة ، ويتم التخلص من أى بقايا للنظام القديم ، ويفرض المتشددون على الشعب طاعة النظام القديم بقيمه وقوانينه ، ويتعرض المخطئون للعقاب .
- **وفى النهاية** : لا يستطيع المجتمع تصعيد الثورة ويصبح الشعب – حتى الثوريين منهم – منهكاً ، ويتوق إلى الاستقرار وتيسير عجلة الاقتصاد مرة أخرى ، والتمتع بالأمن الشخصي ، ويصف "برينتون" هذه المرحلة بأنها فترة " نفاهة ما بعد الحمى " .

وتختلف الثورة عن الانقلاب العسكرى فى كون هذا الأخير يتمثل فى قيام أحد العسكريين بالوثوب للسلطة من خلال قلب نظام الحكم بغية الإستئثار بالسلطة والحصول على مكاسب شخصية من كرسى الحكم .

وفى هذا الإطار قد أوضح "كرين برينتون" أن العلامات الدالة على اقتراب الثورة فى المجتمع لا تكون واضحة ، ولكن هناك ضغوطات ومصاعب متزايدة يؤدى تفاقمها إلى إنهيار النظام السياسى ، وعندما تتفكك الشرعية يعتمد النظام إلى الوسائل القسرية ، وفى هذا الوقت تكتسب جماعات لم يكن لها وزن من قبل قوة ونفوذاً وتأثيراً على الحركة الثورية ، وترفع شعار إسقاط النظام القائم ، **ويمر المجتمع بأربع مراحل أساسية هي** ^(١) :

- **الأولى** : وتتميز بالأمال الطوباوية حيث يلتف الثوار خلف الشعارات والأمال العريضة ، ولا تدوم هذه المرحلة طويلاً .
- **الثانية** : وهى مرحلة إنقسام النخب الثورية إلى معتدلين ومتطرفين وغالباً ما تنتهى هذه المرحلة بهزيمة المعتدلين ، وتركز السلطة فى أيدى المتطرفين أو المحافظين وقد يستخدم العنف فى هذا الصراع البينى .
- **الثالثة** : وفى هذه المرحلة ، وبعد سيطرة قيادة موحدة على الثورة ، وتسعى لتحقيق الأهداف الثورية بأى ثمن .

(١) المرجع السابق ، ص ٥٢ .

- **الرابعة** : تخف فى هذه المرحلة حدة المطالب والشعارات الثورية وتراجع الحماسية ، وعادة ما يتولى الحكم فيها رجل قوى يحمل صدى الثورة وتعتبر مرحلة حكمه هى **المرحلة الخامسة** .

ويجب التنوية هنا إلى أن هذه المراحل ليست مقدسة ولا واحدة فى كل الثورات فقد تتقاطع الثورات مع بعضها وقد تختلف فى البعض الآخر لأن كل ثورة هى وليدة ظرف خاص أدى لظهورها ، وقد تختلف التصنيفات المرحلية للثورات باختلاف نظرة الكاتب وأيديولوجيته وموقعه.

٤- ثورة ٢٥ يناير البدايات والتداعيات :

ثورة ٢٥ يناير هى ثورة شعبية سلمية أطلقت يوم الثلاثاء ٢٥ يناير ٢٠١١ الموافق ٢١ صفر ١٤٣٢ هـ . يوم ٢٥ يناير الذى أختير ليوافق عيد الشرطة حددته عدة جهات من المعارضة المصرية والمستقلين من بينهم حركة شباب ٦ أبريل وحركة كفاية وكذلك مجموعات الشبان عبر مواقع التواصل الاجتماعى فيس بوك والتي من أشهر مجموعة " **كلنا خالد سعيد** " و "شبكة رصد" وشبان الإخوان المسلمين برغم التصريحات الأولية التى أشارت إلى أن الجماعة لن تشارك كقوى سياسية أو هيئة سياسية لأن المشاركة تحتاج إلى تخطيط وإتفاق بين كافة القوى السياسية قبل النزول إلى الشارع ، كانت الجماعة قد حذرت إذا أستمروا الحال كما هو عليه من حدوث ثورة شعبية وقد جاءت الدعوة إحتجاجاً على الأوضاع المعيشية والسياسية والأقتصادية السيئة وكذلك كل ما أعتبر فساداً فى ظل الحكم القائم .

وقام بعض الشباب بدعوة على الفيس بوك إلى إضراب سلمى فى "٦ إبريل / ٢٠٠٨" إحتجاجاً على تدهور الأوضاع المعيشية وسرعان ما لقيت دعوتها أستجابة من حوالى عدد من آلاف الجمهور ، والنتيجة أن الإضراب نجح فى ذلك الوقت ومنذ عام ونصف من تاريخ قامت حركات المعارضة وغيرها من القوى ببدء توعية أبناء ليقوموا بعمل إحتجاجات على سوء الأوضاع فى مصر وكان أبرزها "حركة شباب ٦ أبريل" و " حركة كفاية " وبعد حادثة " **خالد سعيد** " مجموعة من الشباب بإنشاء صفحة كلنا " خالد سعيد " على موقع "فيس بوك" ودعا المصريين إلى النزول للشارع يوم عيد الشرطة إحتجاجاً على سوء معاملة الشرطة وتجاوزتها مع الشعب يعد مقدّم من المقدمات الرئيسية .

مقدمات الثورة من أهمها :

أ- **مواقع التواصل الاجتماعي " الفيس بوك "** ومن أشهر مواقعها " كنا خالد سعيد " وغيرها من المواقع المشهورة .

ب- **قيام الثورة الشعبية التونسية :** حيث أندلعت الثورة الشعبية فى تونس ١٨ ديسمبر عام ٢٠١٠ م (أى قبل ٣٨ يوماً من إندلاع ثورة الغضب المصرية) احتجاجاً على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السيئة وتضامناً مع محمد " ابو عزيزى " الذى أضرم النار فى نفسه ، وأستطاعت هذه الثورة فى أقل من شهر الإطاحة بالرئيس التونسى "زين العابدين بن على" (الذى حكم البلاد لمدة ٢٣ سنة بقبضة جديدة) . وهذا النجاح الذى حققته الثورة الشعبية التونسية أظهر أن قوة الشعب العربى تكمن فى تظاهره وخروجه إلى الشارع ، وأن الجيش هو قوة مساندة للشعب وليس اداه لدى النظام لقمع الشعب ، كما أضاعت تلك الثورة الأمل لدى الشعب العربى بقدرته على تغيير الأنظمة الجائمة عليه وتحقيق تطلعاته .

ج- **ظاهرة " ابو عزيزية " فى مصر :** قبل اسبوع من بداية الأحداث قام أربعة مواطنين مصريين يوم الثلاثاء ١٨ يناير عام ٢٠١١ م بإشعال النار فى أنفسهم بشكل منفصل احتجاجاً على الأوضاع المعيشية والاقتصادية والسياسية السيئة . كما يوجد فرد آخر قام بتخييط فمه وأعتصم أمام نقابة الصحفيين مطالباً بإسقاط وزير الصحة .

د- ومن هذه المقدمات إنتشار الأضرابات الاجتماعية ومن بينها إنتشار السلوكيات التى تحاول الأخلال بالنظام والتمرد عليه ، فضلاً عن إرتفاع نبرة النقد اللاذع للنظام الحاكم والتحريض المستمر على تغييره .

• أسباب قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ فى مصر :

هناك أسباب ظاهرية وأسباب جوهرية والأسباب الظاهرية مثل تفجير كنيسة القديسين ومقتل الشاب خالد سعيد وتزوير برلمان ٢٠١٠ وغيرها التى تناولها سلفاً والتى تود الدراسة التركيز عليها هنا الأسباب الجوهرية منها السياسية والاقتصادية وغير ذلك .

من أهم الأسباب السياسية :

- ١- غياب الديمقراطية الحقيقية على الرغم من وعود النظام السابق بها بل والإدعاء بوجودها على أرض الواقع ولكن فى حقيقة الأمر كان الحكم ديكتاتورياً ولم يوفر حرية الرأى فى ظل وجود نظام أمنى قمعى لا يسمح بأى معارضة حقيقية ، حكم الرئيس الأسبق (حسنى مبارك) فى ظل قانونى الطوارئ الذى قضى على جميع الحريات .
- ٢- بقاء الرئيس السابق محمد حسنى مبارك فى الحكم قرابة (٣٠) عاماً ومحاولته الواضحة لتوريث حكم مصر لأبنه جمال .
- ٣- تدهور دور مصر السياسى فى المنطقة تدريجياً حتى أوشكت أن تفقد مكانتها حتى بين الدول العربية الشقيقة .
- ٤- أطلاع قطاع كبير من الشعب على نماذج لدول كثيرة نجح فيها التحول للديمقراطية والقضاء على الديكتاتورية ولعب الأنترنت دوراً كبيراً فى هذا الشأن ، وبالتأكيد كان هروب الرئيس التونسى " زين العابدين بن على " من تونس بعد ثورة الشعب التونسى الشرارة التى أشعلت الثورة فى مصر .
- ٥- ظهر بوضوح خاصة من الفترة الأخيرة من حكم النظام السابق على عدد من حركات المعارضة التى طالبت صراحة بإنهاء حكم مبارك وحذرت من مخططة للتوريث ، ولا يخفى على أحد دور مدونات المعارضين بالإضافة إلى صفحة " كلنا خالد سعيد " على موقع " FACE BOOK " والتوعية ضد النظام وكشف عيوبه .
- ٦- لم يدخر النظام السابق جهداً فى القضاء على كافة المعارضين الحقيقيين له بشتى السبل أو الأكتفاء ، بإضعافهم فأصبحت المعارضة الموجودة غير مجدية وفعالة .
- ٧- تزوير الانتخابات بمختلف أنواعها : الطلابية ، النقابية ، المحلية ، البرلمانية ، الرئاسية لصالح أبناء النظام .
- ٨- عدم وجود أحزاب معارضة قوية بسبب هيمنة الحزب الوطنى – رغم كره أغلب المصريين له – على الحياة السياسية فى مصر .

من الأسباب الاقتصادية :

- ١- إرتفاع معدل البطالة مع استمرار تأكيد الحكومة غير ذلك .
- ٢- إرتفاع الأسعار بصورة مستمرة بينما " دخل " أغلبية المواطنين قليل ولا يكفى جميع احتياجاتهم .
- ٣- عدم وجود فرص عمل كافية مما دفع عدد من الشباب للهجرة غير الشرعية لدول أوروبية مما عرض كثيراً منهم للموت غرقاً .

ومن الأسباب الأخرى :

- ١- استخدام القوة المفرطة والغير مبررة من قبل عدد من أفراد الأمن مثل (تجاوزات أمن الدولة وغيرها من الأجهزة الأمنية) وبدى ذلك جلياً فى قتل الشاب خالد سعيد الذى تعاطف معه الكثيرون .
- ٢- أنتشار الرشاوى والمحسوبيات كالسرطان فى مختلف أنحاء الدولة .
- ٣- أنتشار الفساد بمختلف أنواعه فى مختلف قطاعات الدولة كالتعليم ، والصحة وأنتشار الأمراض نتيجة الفساد داخل هذه المنظومة وغيرها من مختلف قطاعات المجتمع .
- ٤- تجاوز المال والسلطة فى يد فئة قليلة تتحكم فى خيرات الشعب ومقدراته مما يترتب على ذلك غياب الطبقة الوسطى فى مصر بشكل ملحوظ فأصبح الفقير أكثر فقراً ، والغنى أكثر بطشاً وقوة .

٥- ملامح الثقافة السياسية بعد ثورتى ٢٥ يناير و ٣٠ يونيه :

وسنعرض أولاً الملامح الثقافية الأساسية للمجتمع المصرى بعد ثورة ٢٥ يناير ، ثم نقدم عرضاً موجزاً للأوضاع الاجتماعية والثقافية الراهنة بعد ثورة ٣٠ يونيه :

ليس هناك شك فى أن ثورة ٢٥ يناير قد غيرت بشكل جذرى المجتمع السياسى السلطوى الذى ساد طوال عهد الرئيس السابق "مبارك" وحولته إلى مجتمع ثورى بكل ما فى الكلمة من معان ودلالات .

والمجتمع السلطوى قام على اساس إحتكار السلطة عن طريق إفراد الحزب الوطنى الديمقراطى بالهيمنة على مجمل الفضاء السياسى عن طريق شبكات الفساد وممارسة التزوير المنهجى لكل إنتخابات برلمانية كانت أو رئاسية .

ولا نقول إن ثورة ٢٥ يناير قد محت بجرة قلم كل ملامح المجتمع السلطوى ، لأن السلطوية ليست مجرد نظام سياسى إستبدادى ، ولكنها أيضاً ثقافة تغلغت فى نسيج المجتمع ، وتسببت فى الخوف الشديد من السلطة والخنوع الجمعى ، وأسست للوعى الزائف الذى مؤداه أن الجماهير تعجز عن مقاومة الأستبداد ، وأنها لا تستطيع إتخاذ المبادرة فى المعارضة الجذرية لتغيير سياسات النظام المنحرفة أو فى الأنتفاضة الثورية لقلب النظام ^(١) .

فجاءت الثورة فغيرت عديداً من الملامح لأنها أسقطت النظام بالفعل وأجبرت النظام السياسى على التتحى وأبرزت الطاقة الثورية الهائلة الكامنة لدى جموع الشعب ، وغير ذلك أثبتت للجماهير أن القوة الحقيقية فى يدها ويمكن أن تمارس الضغط الثورى على أى سلطة بحيث تدفعها لإتخاذ قرارات معينة أو لتعديل قرارات ثبت خطأها .

ومن أهم الملامح الاساسية لهذا المجتمع الثورى المصرى الجديد الذى خلقتة ثورة ٢٥

يناير:

تمثلت أهم سماته فى سقوط السرديات الكبرى أو الأنساق الفكرية المغلقة التى كانت تأخذ عادة شكل الأيديولوجيات المهيمنة كالماركسية المتطرفة أو الراسمالية الجامحة ، كما سقطت أيضاً أوهام الحقائق المطلقة أو المواقف الفكرية الثابتة التى لا تتغير حتى لو إنقلبت الأحوال وبرزت ظواهر جديدة غير مسبوقه تحتاج إلى إطار نظرى جديد يستطيع ان يؤلف بين متغيرات متعارضة ، ويرسم " السيد يسن " الملامح الاساسية للخريطة المعرفية للمجتمع المصرى الثورى نتيجة لأحداث ثورة ٢٥ يناير وتحولاتها :

ويعتبر أول ملامح هذا المجتمع الثورى المصرى الوليد أن دور المثقف التقليدى والذى ساد طوال القرن العشرين والذى كان يقوم على أساس تبنى رؤية نقدية لأحوال المجتمع والأهتمام

^(١) السيد يسن : " التحليل الثقافى للمجتمع نحو سياسة ثقافة جماهيرية " ، القاهرة ، دار نهضة مصر للنشر ، الطبعة الأولى ، ٢٠١٤ ، ص ٣٠٨ .

بالشأن العام من خلال تبني إيديولوجيات متعددة ، قد سقط لحساب دور جديد ناشئ لمن يطلق عليه الناشط السياسى .

وهذا الناشط السياسى نجده ممثلاً فى كافة الأعمار وليس من الضرورى أن يصدر عن أيديولوجية محددة ولكن ما يميزه حقاً قدرته الفائقة على تحريك الشارع فى إتجاه معارضة السلطة سواء فى ذلك السلطة السلطوية السابقة لحكم الثورة الاتصالية الكبرى مثل الإستخدام الفعال لشبكة الانترنت بما فيها " الفيس بوك " و " تويتر " بالإضافة إلى الأشكال التقليدية مثل رفع وعى الجماهير من خلال رفع شعارات ثورية تدفع إلى الخروج إلى الشارع فى مظاهرات كبرى وإعتصامات مفتوحة أو وقفات إحتجاجية .

والملمح الثانى من ملامح المجتمع الثورى ظهور فئة " الحشود الجماهيرية الهائلة " والتي حلت محل فئة الجماهير التقليدية والتي كان يمكن أن تخرج إلى الشارع للمعارضة فى صورة مظاهرة لا يتعدى أعضائها المئات ، مما يسهل مهمة قوات الأمن فى تفريقها غير أن الحشود الجماهيرية إلى مئات الآلاف بمعنى ذلك عجز أى قوة أمنية عن تفريقها أو وقف إنتشارها .

بينما يبرز الملمح الثالث فى المجتمع المصرى بعد ثورة ٢٥ يناير هو بروز التناقض بين الشرعية الثورية والشرعية الديمقراطية حيث أن الشرعية الثورية ظاهرة معروفة فى كل الثورات وتعنى أن من قاموا بالثورة من حقهم أن يسقطوا الشرعية القانونية القديمة التى تأسست فى عصر السلطوية المستبدة ويتخذون من الإجراءات الجذرية ما يدفع للتغيير الثورى حتى لو كان ذلك مضاداً للقانون السائد ، أما الشريعة الديمقراطية فهى التى تقوم على أساس إجراء إنتخابات نزيهة وشفافة تعكس القوى السياسية التى ستكون فى تعاونها مع قوات سياسية أخرى معارضة معبرة حقاً عن الإدارة الشعبية على سبيل المثال الإنتخابات الرئاسية التى أقيمت عليها جماهير الشعب بالملايين .

فى حين يظهر الملمح الرابع فى إصرار الجماهير على المشاركة الفعالة فى إتخاذ القرار من أول المستوى المركزى حتى أدنى مستويات المستوى المحلى ، ليس ذلك فقط ولكن الرقابة

الفعالة على تنفيذ القرار ولكن هذا الملمح لم يتح له أن ينأسس فى مؤسسات سياسية جديدة مستحدثة حتى الآن تعمل على الإنارة والتثقيف السياسى للجماهير .

ومن أهم ملامح تغير الثقافة السياسية عند المصريين بعد ثورة ٢٥ يناير هى ثورة ٣٠ يونيه ، خرجت الجماهير إستجابة لحملة (تمرد) لأسقاط الحكم الأستبدادى لجماعة الأخوان المسلمين وخروج المصريين إلى الشارع ووقوف الجيش بجانبهم يعد من ابرز ما جاءت به ثورة ٢٥ يناير وتغيير قيم الثقافة السياسية لديهم وعدم الطاعة المطلقة للحاكم أى أنها كسرت حاجز الخوف من السلطة السياسية بشكلأ عام بدليل ثورة ٣٠ يونيه .

ولتحليل ورصد الاوضاع الاجتماعية بعد ثورة ٢٥ يناير يتبين للدراسة بالإعتماد على المؤشرات الكمية المتنوعة التى صاغها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء وتعتبر هذه المؤشرات بالغة الأهمية لأنها تمثل البنية التحتية لأى ثقافة سياسية رشيدة وللتدليل على ذلك تأمل المؤشرات الكمية التالية ٤٠% معدل الأمية بين السكان ، ٢٦ مليون مواطن يعيشون تحت خط الفقر ، ١٦ مليون مواطن يقطنون العشوائيات ، وغنى عن ذلك البيان أن هذه المؤشرات تشير بوضوح إلى الاسباب العميقة لتدنى الوعى الاجتماعى والثقافى مما سمح للتيارات الدينية المتطرفة – سواء فى ذلك تيار الأخوان المسلمين أو التيارات السلفية – أن تغزو عقول هؤلاء المواطنين والتى تؤدى إلى نشأة ظواهر التعصب الدينى والتطرف تعد من الأسباب الكامنة وراء الأرهاب^(١).

ومن أبرز الأوضاع التى أستفحلت فى الفترة الاخيرة بعد ثورة ٢٥ يناير هو شيوع الاتجاهات الدينية إبتداءً بإيديولوجية جماعة الأخوان المسلمين الأرهابية – بالرغم من خوائها الفكرى وقصورها السياسى المخزى – وإنهاء بالتيارات السلفية المعادية للحدثاة بكل صورها السياسية والاجتماعية والفنية .

ويمكن القول إن شيوع الآراء الدينية المتطرفة إعلان جهير عن فشل المجتمع بسياسته المختلفة بما فيها السياسة الثقافية فى مواجهة مشكلة رسوخ " العقل التقليدى " فى تربة الثقافة المصرية والذى أدى إلى صياغة " عقول مغلقة " لا تصلح للتعامل الفعال مع المجتمع المعاصر

(١) السيد يسن : " التحليل الثقافى للمجتمع " ، مرجع سابق ، ص ٣٠٥ .

ولذلك لابد من الحفر المعرفى لتحديد جذور تكوين هذا " العقل التقليدى " والتي تتمثل فى ازدواجية التعليم بين تعليم دينى يقوم على النقل لا يقوم على العقل ، وتعليم مدنى ينهض على اساس قشور من المعرفة العلمية تصاغ من خلال عملية " تلقين " ميكانيكية مما يؤدى إلى خلق " عقل إتباعى " لا يتسم بالإبداع ^(١) .

إستخلاصات :

يتضح من هذا التناول أن الثقافة السياسية هي ظاهرة بنائية دينامية .

● فالثقافة السياسية لأفراد أى مجتمع ، تتشكل على مدار عصور تاريخية طويلة وليست نتاج للحظة الراهنة ، غير أنها فى ذات الوقت تعد نتاجاً لبنية المجتمع ، تعكس خصائص البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة فيه خلال مرحلة زمنية معينة ، ويرجع ذلك إلى انها ظاهرة دينامية وليست ثابتة فعلى الرغم من تشكلها تاريخياً خلال المراحل التى يمر بها المجتمع إلا أنها تتغير مع تغير وإختلاف طبيعة البنية الاقتصادية – الاجتماعية السائدة فى المجتمع قد تبرز أو تظهر القيم السياسية الايجابية فى مرحلة ، وتظهر القيم السياسية السلبية فى مرحلة أخرى .

● وتشكل مؤسسات التنشئة الاجتماعية : كالأسرة ، المدرسة ، المؤسسة الدينية ، وسائل الإعلام ، أدوات فى ايد الطبقة المسيطرة ، تستخدمها فى نشر ثقافة سياسية جماهيرية تتفق مع ثقافتها وتنهض على قيم تيرر الاوضاع والتناقضات القائمة .

● يمكن إعتبار الثقافة السياسية بمثابة المتغير الوسيط بين الوجود والوعى ، فطبيعة قيم الثقافة السياسية لدى أفراد المجتمع – والتي هى إنعكاس لوجودهم الاجتماعى – تسهم فى تشكيل الوعى الاجتماعى لهؤلاء ، إما بوصفه وعياً زائفاً أو مشوشاً أى متناقضاً وغير مترابط بمفهوم " جرامشى " وأما بوصفه وعياً حقيقياً ومترابط يدفع الفرد بعيداً عن السلبية والصمت إزاء ما يحدث حوله فى الواقع المحيط وهو ما حدث فى ثورة ٢٥ يناير وظهور وظهور ملامح وقيم الثقافة السياسية للمصريين .

^(١) السيد يسن : " التحليل الثقافى للمجتمع " ، مرجع سابق ، ص ٣٠٨ .

